

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٥٣

الثلاثاء، ٢٨ تموز/يولية ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

| | | |
|----------|--|-----------------------------|
| الرئيس | السيد هويسغن/السيد شوتر | (ألمانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد نيينزيا |
| | إستونيا | السيد أوفارت |
| | إندونيسيا | السيد دجاني |
| | بلجيكا | السيد بيكستين دو بوستويريفا |
| | تونس | السيد قبطني |
| | الجمهورية الدومينيكية | بنكوزمي كاستانيوس |
| | جنوب أفريقيا | السيد ماتجيتلا |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة كينغ |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | فييت نام | السيد دانغ |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ألن |
| | النيجر | السيد أباري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة كرافت |

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة وفاء السعيد، المنسقة العامة لمنظمة أطباء العالم في اليمن؛ والسيدة رجاء عبد الله أحمد المصعبي، رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.

وينضم السيد غريفيث والسيد لوكوك إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جنيف ونيويورك، على التوالي. وتنضم السيدة السعيد والسيدة المصعبي إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من صنعاء.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أرحب بمن يشاركون معنا من صنعاء. وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقدم إحاطة إلى مجلس الأمن. أود أن أبدأ بتهنئة المسلمين في اليمن وفي جميع أنحاء العالم بمناسبة عيد الأضحى الذي يجل قرب نهاية هذا الأسبوع. ونرجو أن يجلب هذا العيد الهدوء والصحة والسلامة إلى الشعب اليمني.

في آخر مرة قدمت فيها إحاطة إلى المجلس، قبل شهر أو أكثر، أوجزت مضمون المفاوضات التي تتوسط فيها الأمم المتحدة بين حكومة اليمن وجماعة أنصار الله. وللتذكيرة، فإن تلك المفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان مشترك يشمل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واتخاذ تدابير اقتصادية وإنسانية واستئناف العملية السياسية الرامية إلى إيجاد حل شامل للنزاع وإنهائه.

وحذرت حينها من أننا وصلنا إلى فترة حرجة ومن أن هناك الكثير على المحك. ولا تزال هذه المفاوضات جارية منذ أربعة أشهر. وقدم الطرفان تعليقات بشأن مختلف المشاريع والمقترحات، ولكنهما لم يتوصلا بعد إلى اتفاق بشأن نص نهائي. والعملية، كما ناقشنا في المرة الأخيرة، طويلة وصعبة. وقد شهدت لحظات زخم، فضلا عن عقبات كبيرة جدا. وهذا أمر طبيعي، على ما أعتقد، بالنسبة لأي عملية وساطة تعالج مسائل ذات أهمية كبيرة للطرفين. ولكن من المهم أن يواصل الطرفان الانخراط في العملية. ويجب اختتام المفاوضات قبل أن تنتهي الفرصة التي تتيحها شهور أوائل الصيف هذه.

وما زلت أحاول - كوسيط وليس كمفاوض - سد الفجوات بين مواقف الطرفين. وآمل أن يقدم التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاقهما - وليس اتفاقي - اتفاق يلي تطلعات الشعب اليمني. وللأسف، فحتى مع استمرار المفاوضات - وكما سنسمع من جميع مقدمي الإحاطات اليوم الذين سيتكلمون بشكل أكثر إقناعا مني - أصبحت الحياة بالنسبة لليمنيين في جميع أنحاء البلد أكثر قسوة. وأنا متأكد من أن السيد مارك لوكوك سيخبرنا بأن اليمن يمر بأسوأ الأوقات.

فلم يتحسن الوضع العسكري خلال الشهر الماضي. وترتبت على الحملة العسكرية المستمرة ضد مأرب عواقب إنسانية واقتصادية عميقة، يمكن أن تقوض بسهولة احتمالات التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في البلد بأسره.

يتم تسليح الاقتصاد وتسييسه. وتسعى عملية الإعلان المشترك إلى التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن التدابير الاقتصادية والإنسانية الرئيسية التي يمكن أن تحقق في نهاية المطاف على الأقل بعض النتائج الملموسة لتحسين حياة الناس. ونتطلع إلى أن يتفق الطرفان بسرعة على آليات لتحقيق ذلك.

وفي الشهر الماضي، أبلغت المجلس بأننا نعمل مع الطرفين لإيجاد حل يسمح باستمرار وانتظام دخول السفن المحملة بالمشتقات النفطية ميناء الحديدة. ولا تزال تلك الجهود مستمرة. وتزداد العواقب الإنسانية للمأزق يوماً بعد يوم، ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة. ومن الضروري إزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل الواردات والتوزيع المحلي للوقود وغيره من السلع الحيوية للسكان المدنيين.

وقد اتخذت الحكومة اليمنية خطوة إيجابية في الأسابيع الأخيرة تتمثل في السماح بدخول عدد من سفن الوقود ونشجعها على مواصلة السماح بالمزيد من السفن. وأود أن أؤكد موقفنا بشأن هذا الأمر لأنه يساء فهمه في كثير من الأحيان. بالطبع، نحن بحاجة إلى تلك السفن ونريدها ونود أن نراها تدخل ميناء الحديدة. غير أن ذلك لا يمكن أن يوفر سوى إغاثة مؤقتة. وقد تبادلنا الأفكار مع الطرفين بشأن كيفية المضي قدماً في الأجل القريب، قبل الاتفاق على إعلان مشترك، ولكن هناك حاجة إلى حل طويل الأجل. ومن خلال رئيس المجلس والمجلس نفسه، أحث الطرفين على التعامل بشكل بناء مع المقترحات المطروحة عليهما حتى يتمكن الشعب اليمني من الحصول على الوقود الذي يحتاجه بشدة.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما يعلم الطرفان جيداً، فإنهما بحاجة ماسة أيضاً إلى الاتفاق على آلية لصرف الإيرادات المتأتية من ميناء الحديدة - كما تم الاتفاق على ذلك في السويد قبل ١٨ شهراً، باعتبارها مساهمة في رواتب الموظفين المدنيين. وما فتئ مكتبي يسعى إلى دعم الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن

وإنهاء حرب إطلاق النار. ولا ينبغي التقليل من أهمية مآرب الاستراتيجية، ولهذا السبب، كثيراً ما نشير إليها. وأدعو إلى اتخاذ خطوات فورية وعاجلة لوقف التصعيد الآن أكثر من أي وقت مضى، عشية عيد الأضحى. وبطبيعة الحال، فإن مكتبي على استعداد لدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

إنني أشعر بالقلق - وأنا متأكد من أن السيد لوكوك سيكون أكثر قلقاً - بشأن الهجمات بالقذائف التي تهدد وتصيب المدنيين في مأرب. وأشعر بالجزع إزاء الوفيات بين المدنيين، بما في ذلك العديد من الأطفال، التي تسببت فيها الهجمات الجوية في الجوف وحجة. وشأني شأن السيد لوكوك، فإنني أدين جميع الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية. وأدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين، بصفة عامة، والأطفال، على وجه الخصوص.

وفي الحديدة، لم يتراجع مستوى العنف، كما حدثت زيادة في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار. ولا تزال لجنة تسيق إعادة الانتشار والآليات المشتركة لتنفيذ اتفاق الحديدة غير قائمة بوظائفها. وأنا واثق من أننا سنسمع هذا في وقت لاحق من زميلي الفريق غوها. وتواصل بعثته، بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الجهود الرامية إلى التغلب على انعدام الثقة بين الطرفين واستئناف الحوار بينهما على الأقل.

وفي إشارة أخرى إلى أن الحياة أصبحت أكثر صعوبة بالنسبة لليمنيين - وأعتذر عن أن هذه الإحاطة قائمة من نواح كثيرة - فإن المؤشرات الاقتصادية تشير جميعاً إلى الاتجاه الخاطئ. وكما سيشرح السيد لوكوك، فإن أسعار المواد الغذائية آخذة في الارتفاع وقيمة العملة آخذة في الانخفاض، فيما لا يجد معظم اليمنيين ما يكفي من المال في جيوبهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولا توجد حلول سريعة للمشاكل الاقتصادية في اليمن، ولكن يتعين على الطرفين الاتفاق على خطوات لإبقاء الاقتصاد خارج النزاع. إن الشعب اليمني هو الذي يعاني عندما

الدولة قائمة في عدن ومناطق أخرى، وهي أمور تبعث على القلق بصفة خاصة بالنظر إلى السياق الإنساني الذي سيفه السيد لوكوك. وكما نعلم، فإن حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي يبذلان جهوداً يومية في الرياض تحت رعاية المملكة العربية السعودية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المضي قدماً باتفاق الرياض. وكنا نأمل في تلقي أخبار محددة في هذا الشأن قبل جلسة المجلس اليوم؛ وحسبما نفهم فهناك بعض الأخبار الجيدة. ونأمل ذلك. يكتسي ذلك أهمية حيوية للغاية بالنسبة لنا جميعاً، وكذلك للإعلان المشترك والعمليات المرتبطة به.

والعناصر التي يجري التفاوض بشأنها في الإعلان المشترك هامة للأطراف وللشعب اليمني على حد سواء. وقد شهدنا نقاشاً مكثفاً بين المجتمع المدني وغيره بشأن تلك المسائل. وإنني ممتن لما تلقيناه منهم من مشورة وتوجيه. إن مكثي ملتزم التزاماً كاملاً بعملية وساطة شاملة للجميع، كما هو مطلوب، كما يعلم أعضاء المجلس جيداً، بموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وسأواصل العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال الوسائل الرقمية.

والجانب الجنساني ضمن الأولويات العليا. وأنا أعلم أيضاً أنه أولوية عليا من أولوياتكم، سيدي الرئيس. ويدمج مكثي بصورة منهجية المنظورات الجنسانية في نص الإعلان المشترك والتخطيط لمتابعته خلال ما نأمل أن يكون تنفيذه.

أخيراً، لا أزال آمل أن تحول مفاوضات الإعلان المشترك وتيرة هذه الآراء المحببة صوب إحلال السلام. لكنني لا أريد أن أجمل الأمور اليوم. هناك خطر حقيقي من أن تفلت هذه المفاوضات من أيدينا، وأن يدخل اليمن مرحلة جديدة من التصعيد المطول، وانتشار فيروس كورونا بشكل خارج نطاق السيطرة، وحدوث تدهور اقتصادي حاد وخطير. إن الأمم المتحدة وجميع كياناتها ملتزمة ببذل كل ما في وسعها لدعم الأطراف في التوصل إلى اتفاق يضع اليمن على طريق تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر.

دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية لجميع اليمنيين، استناداً إلى قاعدة بيانات كشف المرتبات لعام ٢٠١٤. وأكرر ذلك هنا لأن هناك من ينكرونه علناً.

ويحق لموظفي الخدمة المدنية هؤلاء أن يتلقوا مرتباتهم بالكامل وفي الوقت المحدد لها. وسواصل العمل مع الأطراف بشأن مقترحات لتحقيق هذا الهدف الحيوي الأهمية. إنه حق مستحق لهؤلاء الناس، ولكنه يكتسي أيضاً أهمية فائقة من حيث المتطلبات الإنسانية لليمن.

لقد مر أسبوعان منذ جلسة مجلس الأمن (انظر S/2020/721) في ظل الرئاسة الألمانية بشأن ناقلة النفط المتهالكة FSO SAFER التي تهدد بتسرب أكثر من مليون برميل من النفط في البحر الأحمر. وفي تلك الجلسة، دق السيد لوكوك وآخرون ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن التهديد البيئي والإنساني الهائل الذي تشكله الناقلة. وفي بداية هذا الشهر، أكدت لنا جماعة أنصار الله كتابة أنها ستأذن بمهمة تقنية للناقلة مقررة منذ فترة طويلة تحت إشراف الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا نزال ننتظر الأذونات اللازمة لنشر الفريق. وقد أوضحت الأمم المتحدة لجماعة أنصار الله أن مهمة الفريق هي تقييم حالة الناقلة، والاضطلاع بأي إصلاحات أولية ممكنة، ووضع توصيات تمس الحاجة إليها بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات إضافية.

وأعتقد أنه يمكننا جميعاً أن نتفق على أن التقييم المستقل المستمد من الخبراء يكتسي أهمية حاسمة للسماح لنا بأن نفهم بشكل كامل نطاق هذه المسألة وحجمها وما تشكله من تهديد والحلول الممكنة لها. وسأبقي أنا والسيد لوكوك، المجلس على علم بأي تطورات في هذا الصدد خلال الأيام والأسابيع القادمة.

وفي المحافظات الجنوبية، أشعر بالتشجيع إزاء انخفاض مستوى النشاط العسكري في الأسابيع الأخيرة، بفضل جهود الطرفين، على الرغم من وقوع بعض الإصابات المحدودة على خطوط الجبهة في أبين. ولا تزال التوترات بشأن مؤسسات

التحالف ثم هجومه المثير للجدل على الحديدية من المرجح أن يغرق اليمن في المجاعة. وقد تم الإصغاء لتلك التحذيرات. وتم تجنب الأسوأ. وعندئذ سيكون من المفارقات المؤسفة أن يكون عدم سماح أنصار الله لنا بالتعامل مع الناقلة هو السبب في فقدان الموانئ. وستكون العواقب كما حذرت بالضبط في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ويجدوني الأمل في أن يتغلب صوت العقل. غالباً ما يكون الخطاب بشأن اليمن مطمئناً، إلا أن الأفعال مدمرة بلا هوادة.

وسأطلع مجلس الأمن اليوم على خمس مسائل: حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، والتمويل، والاقتصاد، والتقدم نحو السلام. فيما يتعلق بحماية المدنيين، فإن الأعمال العدائية تتصاعد في جميع أنحاء البلد. ويوجد الآن ٤٣ جبهة نشطة في اليمن - مقارنة بـ ٣٣ في كانون الثاني/يناير. وقد زاد عدد حوادث الصراع التي تسبب أضراراً للمدنيين في الربع الثاني من العام - للربع الثالث على التوالي. وفي ١٥ حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن ١٢ مدنياً في هجوم على مركبة في صعدة. وفي ١٢ تموز/يوليه، أسفر هجوم عن مقتل تسعة مدنيين في حجة. وبعد ثلاثة أيام، قُتل ١١ مدنياً في الجوف. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن تلك الهجمات كانت كلها هجمات جوية.

ويساورني القلق بصفة خاصة إزاء تصاعد الأعمال العدائية في مأرب، بما في ذلك حوادث القصف الأخيرة. وقد تحدث السيد غريفيث بالفعل عن ذلك. وتشرّد حوالي مليون شخص واحتموا في مأرب وحولها. وإذا حصل هجوم على المدينة، فمن شبه المؤكد أننا سنرى موجات من الأشخاص الضعفاء بالفعل يفرون من المنطقة. وأدعو جميع الأطراف إلى بذل كل ما في وسعها لتخفيف حدة أعمال العنف الآن، سواء في مأرب أو في جميع أنحاء البلد. يحتاج اليمنيون إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

ثانياً، فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، عموماً، تحرز الجهود الرامية إلى تحسين بيئة العمل في الشمال، حيث

وأدعو من خلالكم، سيدي الرئيس، جميع الدول الأعضاء، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، وغيرهم ممن لهم مصلحة في استقرار المنطقة ومستقبلها، إلى أن يقدموا لنا دعمهم الكامل لإقناع جميع المعنيين بالمضي قدماً بسرعة نحو خاتمة ناجحة. لكن المسؤولية تقع في نهاية المطاف على عاتق الطرفين لإنهاء مفاوضات السلام بنجاح. لقد قلتها من قبل، وآمل ألا يكون علي أن أقولها مراراً وتكراراً: إن الفترة المقبلة ستختبر الإرادة السياسية للأطراف لتحقيق تقدم كبير. آمل أن أتمكن من أن أحمل إليكم أخباراً أفضل، سيدي الرئيس، عندما نلتقي في المرة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): لم تكن الأزمة في اليمن أبداً أسوأ مما هي عليه الآن. أريد أن أكون واضحاً بشأن هذه النقطة. إن المجاعة تلوح مرة أخرى في الأفق. ويتصاعد الصراع مرة أخرى. والاقتصاد في حالة يرثى لها مجدداً. وتوشك الوكالات الإنسانية مرة أخرى على الإفلاس.

ثم هناك المشاكل الجديدة. ينتشر مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بشكل خارج نطاق السيطرة. ولدنا القصة المؤسفة لناقلة النفط FSO SAFER. لقد وعدت عندما قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن في الأسبوع قبل الماضي بأنني سأطلع أعضاء المجلس اليوم على معلومات مستكملة عن ناقلة النفط FSO SAFER. لم يحرز أي تقدم. وكما قلت للمجلس في المرة الماضية، فإن أكثر ما يقلقني بشأن ناقلة النفط FSO SAFER هو أنه إذا انفجرت أو تسرب النفط منها، فإن النفط المسكوب يمكن أن يؤدي، كما قال لنا الخبراء الفنيون، إلى وضع مينائي الحديدية والصليف خارج الخدمة لأسابيع - أو ربما أشهر.

وسيتذكر بعض أعضاء المجلس أنني في أواخر عام ٢٠١٧، ومرة أخرى في أواخر عام ٢٠١٨، حذرت من أن حصار

من المياه النظيفة والأدوية الأساسية في أيلول/سبتمبر. وهذا يمكن أن يوقف الرعاية الصحية لـ ٩ ملايين شخص. وكذلك سينفذ منا المال الذي نعالج به أكثر من ربع مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في أيلول/سبتمبر. وسيموت هؤلاء الأطفال من دون علاج.

وليس من الصعب التنبؤ بآثار شح الغذاء والمياه والرعاية الصحية في اليمن. وعلينا جميعاً أن نتوقع زيادات كبيرة في الجوع وسوء التغذية والكوليرا وكوفيد-١٩، وقبل كل شيء، الوفيات، من دون المزيد من التمويل. ويتعين علينا أن نتوقع موت المزيد من الناس.

ففي الوقت الذي نقوم فيه بتخفيض البرامج، تزداد طلبات المساعدة زيادة حادة. وقد أجري مسح جديد للأمن الغذائي، في الأسبوع الماضي، شمل ١٣٣ منطقة تسيطر عليها الحكومة اليمنية. ويقدر أن حوالي ٤٠ في المائة من السكان في تلك المناطق يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة كبيرة - وهي زيادة من نسبة ٢٥ في المائة في بداية العام. وتصنف الآن ١٦ منطقة على أنها في المرحلة الرابعة، التي تبعد خطوة واحدة عن ظروف المجاعة. وقد صنفت منطقتان فقط في بداية السنة على أنهما في المرحلة الرابعة. وستكون لدينا في الأسابيع المقبلة نتائج لتقييم مماثل في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله، حيث اقتضت تخفيضات التمويل إجراء تخفيضات كبيرة في المساعدات الغذائية هذا العام.

ولذلك، أناشد المانحين مرة أخرى أن يسدّدوا تعهداتهم فوراً. وأنا ممتن للولايات المتحدة وألمانيا واليابان والمفوضية الأوروبية. فهي كبرى الجهات المساهمة - وفقاً لخدمة التتبع التي يديرها مكنتي - بالأموال التي تلقيناها حتى الآن. وأحث الذين لم يسدّدوا تعهداتهم بعد على دفعها الآن. فلا مجال لإضاعة الوقت. كما أدعو جيران اليمن في الخليج إلى زيادة دعمهم. فالانخفاض الحاد في التعهدات والمدفوعات من دول الخليج هذا العام هو السبب الرئيس في أن الفجوة في الموارد لا تزال كبيرة جداً.

معظم المشاكل، تقدماً. هناك بالطبع الكثير مما يجب عمله. وفي الأسابيع المقبلة، سنعمل مع الجميع للبناء على الممارسات الجيدة التي شهدناها مؤخراً بشأن الموافقة على اتفاقات المشاريع وغيرها من المسائل. ونريد أيضاً أن نرى البرنامج التجريبي الذي خطط له برنامج الأغذية العالمي منذ فترة طويلة يبدأ في التسجيل البيومترى لمتلقي المعونة الغذائية. وبعد تأخر لعدة أسابيع، وافق التحالف الآن على إمكانية شحن المعدات التقنية إلى اليمن، وهو أمر جدير بالترحيب. وأحث سلطات أنصار الله على التحرك بسرعة لتنفيذ المشروع التجريبي. وفي الوقت نفسه، لا تزال لدينا في الجنوب شواغل خطيرة، مع زيادة حوادث العنف التي تستهدف الأصول الإنسانية، فضلاً عن أن السلطات المحلية تضيف متطلبات بيروقراطية جديدة من وكالات المعونة.

وتتمثل نقطتي الثالثة في تمويل عملية المساعدات، التي هي، بصراحة، على وشك الانهيار. لقد شهدنا بالفعل تخفيضات شديدة للعديد من أنشطتنا الأساسية. فقد كنا نقدم الغذاء لـ ١٣ مليون جائع كل شهر في اليمن. وبسبب تخفيضات التمويل، لا يزال ٥ ملايين فقط من هؤلاء الأشخاص يحصلون على حصص كاملة. وجرى تخفيض حصص ثمانية ملايين إلى النصف. وتؤثر تخفيضات مماثلة على ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على المعونة في المياه والرعاية الصحية وغيرها من الاحتياجات. وقد تلقت منظمات المعونة حتى الآن حوالي ١٨ في المائة مما نحتاجه لخطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام. إن ما كانت في السنوات الأخيرة واحدة من العمليات الإنسانية الأفضل تمويلًا في جميع أنحاء العالم، صارت الآن من أكثر العمليات التي تعاني نقصاً في التمويل.

وسيعني ذلك في آب/أغسطس خفضاً بنسبة ٥٠ في المائة في برامج المياه والصرف الصحي في ١٥ مدينة في جميع أنحاء البلد. وسيتعين علينا كذلك إيقاف أنشطة النظافة الصحية للسكان الذين فروا مؤخراً من ديارهم. وسيفقد ما يقرب من ٤٠٠ مرفق صحي، بما في ذلك ١٨٩ مستشفى، الإمدادات

وعلاوة على تلك التحديات، يفقد العديد من اليمنيين كل ما تبقى لديهم من إيرادات بمعدل ينذر بالخطر. وقد قلل كوفيد-١٩ من التحويلات - التي ظلت لفترة طويلة طوق نجاة البلد غير المرئي - بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة. ووجدت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا أن حوالي نصف الأسر فقدت ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من دخولها منذ نيسان/أبريل.

والنقطة الخامسة هي إحراز تقدم نحو السلام. لقد استمع المجلس للتو إلى السيد غريفيث بشأن العملية السياسية. يمكن للوكالات الإنسانية، بالتمويل الكافي، تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في اليمن ومنع الانزلاق مجددا نحو المجاعة. ومن شأن ذلك أن يجنب ملايين الناس معاناة لا داعي لها، الأمر الذي يساعد بدوره على إيجاد حيز أكبر للعملية السياسية.

والخيار أمام العالم هو نفسه خيار الشهر الماضي - مساعدة اليمن الآن أو مشاهدة البلد وهو يسقط في الهاوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة السعيدة.

السيدة السعيدة (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى الرئاسة الألمانية على هذه الدعوة لتقديم إحاطة للمجلس. وكذلك السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتهما اللتين تعكسان ما يحدث في اليمن بدقة.

سأساعد المجلس - استنادا إلى تجربتي الشخصية كمدنية تعيش في اليمن واستنادا إلى خبرتي المهنية كرئيسة لمنظمة أطباء العالم في اليمن منذ عام ٢٠١٧، التي تسمح لي بالتنقل عبر المناطق الخاضعة لسيطرة مختلف الأطراف - على سير غور ما يحدث في حياة المدنيين اليمنيين العاديين. فأنا أود أن أطلع المجلس على التجربة التي نمر بها في اليمن، بالإضافة إلى ما ذكر السيد غريفيث والسيد لوكوك.

وتتعلق نقطتي الرابعة بالاقتصاد اليمني، الذي هو في حالة انهيار. فعندما كان خطر المجاعة في أعلى درجاته في أواخر عام ٢٠١٨، انخفض سعر الصرف إلى ٨٠٠ ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي. ويتوقع الاقتصاديون أن تنخفض قيمة الريال، في مسارها الحالي، إلى ١٠٠٠ ريال مقابل الدولار، في الأشهر المقبلة. وقد كان المعدل أعلى بكثير من ٧٠٠ ريال في بعض المناطق لأسابيع. ويعتبر سعر الصرف أحد المحددات الرئيسية لأسعار الأغذية والسلع الأخرى، التي تستورد كلها تقريبا. وبعبارة أخرى، فإن عددا أقل من الناس سيجدون ما يأكلوه مع انهيار الريال.

و أحد الحلول هو أن تمول الحكومة الواردات التجارية، ولكن لم يعد لدى الحكومة عملات أجنبية. فقد أوشكت ودیعة للمملكة العربية السعودية في البنك المركزي اليمني على النضوب، وانهارت عائدات النفط - أحد مصادر دخل الحكومة الرئيسة. ويحتاج اليمن إلى دفعات ضخّ منتظمة من النقد الأجنبي للمساعدة على استقرار الريال، وتأمين الواردات الأساسية ودفع الرواتب. فعندما قامت المملكة العربية السعودية بذلك في الماضي، كان ذلك فعالا جدا.

والوقود عامل رئيسي آخر يحدد أسعار السلع الأساسية. فالوقود ضروري لتوزيع السلع في جميع أنحاء البلد ولضخ مياه الشرب ولتوفير طاقة للخدمات الأساسية. ولم يصل إلى الحديد، في حزيران/يونيو، سوى ٨١٠٠ طن متري من واردات الوقود التجارية - وهي أدنى كمية يتم تسجيلها على الإطلاق. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار مياه الشرب، حيث زادت في بعض الحالات إلى أكثر من الضعف في غضون بضعة أسابيع. وتتأثر وكالات المعونة بشكل متزايد، مع ورود تقارير عن بعضها أنها لم تعد قادرة على الانتقال إلى المجتمعات المحلية لإيصال المساعدة بسبب عدم توفر الوقود. وكما نعلم، فإن المجاعة تلاحق البلاد مرة أخرى، ونقص الوقود هو كذلك سبب للتصاعد الحاد في أسعار المواد الغذائية.

وأود أن أشيد بالعاملين اليمينيين في المجال الصحي، الذين يكرسون أنفسهم لمرضاهم مثل نظرائهم في أي بلد آخر. فعلى العاملين في الحقل الصحي في اليمن الاختيار بين العمل غير المأجور أو بأجور غير كافية في المرافق الصحية أو العمل المدفوع الأجر خارج المرافق الصحية. فعليهم في الأساس أن يختاروا بين رعاية مرضاهم أو إطعام أطفالهم. وهذا ليس عدلاً، ولا ينبغي وضع أي عامل في الحقل الصحي في العالم في هذا الموقف.

غير أن العاملين في الحقل الصحي ليسوا الوحيدين الذين يواجهون مشاكل عصبية. فذات الشيء ينطبق بصفة أساسية على الموظفين الحكوميين وجميع اليمينيين. فالاشتباكات والتفجيرات وأعمال القصف وانعدام الأمن تقتل الرجال والنساء والأطفال، كما كان الحال في الهجوم الأخير في حي الحزم في الجوف، ما أسفر عن مقتل ١١ مدنياً، من بينهم نساء وأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدهور الاقتصادي الحالي يهدد حياة الضحايا بشكل مباشر لأن الحصول على الغذاء والدواء ومياه الشرب المأمونة صار الآن غير ميسور بالنسبة لمعظم الناس.

وأود أن أخبر المجلس عن حملتنا للتوعية بشأن الوقاية من الكوليرا. ففي ذلك الوقت، أعرب العديد من الرجال والنساء عن إحباطهم وتساءلوا كيف يتوقع منهم أن يغسلوا أيديهم بالكثير من الماء إذا كانوا يعملون بشق الأنفس على تأمين ما يكفي من المياه للتنظيف والطهي. وبالفعل، فقد مئات الآلاف من اليمينيين وظائفهم ورواتبهم ومزارعهم ومصائد الأسماك والوصول إلى الموانئ والأسواق بسبب النزاع. لقد فقدوا كل سبل الحصول على دخل لائق، وبدأت خياراتهم الآن تنفذ.

ويمكن لمجلس الأمن، بل ينبغي له، أن يتيح الخيارات لليمن مجدداً. وتحقيقاً لهذه الغاية، لدي أربعة مطالب.

مطلبي الأول هو وقف الحرب في اليمن. فوقف الحرب هو الحل الوحيد الذي سيمكن المدنيين من الاعتماد على أنفسهم مرة أخرى بدلاً من الاعتماد على المعونة. ولن تكفي جميع

إننا نرى الأمهات والأطفال يموتون بسبب مضاعفات يمكن الوقاية منها أثناء الحمل أو الولادة. نرى أما تبلغ من العمر ٢٢ عاماً تكافح من أجل شق طريقها عبر أحياء تعج بالاشتباكات للوصول إلى مستشفى في عدن للولادة. وينتهي بها الأمر إلى فقدان طفلها والخضوع لعملية طارئة لاستئصال الرحم لإنقاذ حياتها. ونرى آباء يائسون لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف أخذ أطفالهم الذين يعانون من سوء التغذية إلى مراكز العلاج. ونرى المرضى يموتون من عدم القدرة على الحصول على الأدوية أو تحمل تكاليفها لعلاج أمراضهم المزمنة. فعلى الأسر في اليمن أن تختار الآن بين الأدوية لعلاج أمراض ذويهم المزمنة أو الغذاء. ونرى أطفالاً نجوا من التفجيرات في الحديدة ويعانون الآن من اضطرابات نفسية لاحقة للصدمة ورهاب محدد يجعلهم يخافون حتى من صوت المطر. ونرى فتاة تبلغ من العمر ١٢ عاماً مصدومة عقب عثورها على جثة زميلتها أثناء هروبها من تفجير تعرضت له مدرستها في صنعاء. ونرى عائلات تمزقها الحرب. وأعرف أنه بعد يومين من الآن، عندما نحتفل بعيد الأضحى، لن يتم لم شمل العديد من العائلات.

وقد تفاقمت هذه الحالة التي لا تطاق أصلاً بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة عن حالات والوفيات من جراء كوفيد-١٩ في اليمن، فإن بوسعي أن أقول للمجلس أننا نرى أشخاصاً يموتون في منازلهم وفي المرافق الصحية لا بسبب أعراض شبيهة بأعراض فيروس كورونا فحسب، بل وقبل كل شيء، بسبب عدم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية في الوقت المناسب. لقد كان النظام الصحي في اليمن هو الأقل استعداداً من بين النظم الصحية الوطنية في العالم لمواجهة هذه الجائحة. فأكثر من نصف المرافق الصحية لا تعمل بشكل جيد أو لا تعمل على الإطلاق بسبب الحرب. ومن بين الصعوبات العديدة التي نواجهها يوميا، الدمار ونقص الإمدادات ونقص الوقود وعدم انتظام الحكومة في صرف المرتبات.

وعاملين من العوامل الكامنة المباشرة لاستمرار دائرة العنف. وكيف يمكن لمجلس الأمن إنقاذ الاقتصاد اليمني؟

أولاً، ينبغي أن يضغط على البلدان المشاركة مباشرة في النزاع للتدخل ووقف انخفاض قيمة الريال اليمني. وأعرف أن العديد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم تقاسي بسبب كوفيد-19، لكن يجب ألا ننسى أن محنة اليمن معاناة من صنع الإنسان بالكامل وأن البلدان المشاركة مباشرة في النزاع عليها التزامات بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يبقى إنقاذ الاقتصاد اليمني أولوية.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن يمارس الضغط على الأطراف اليمنية في النزاع لدفع جميع الضرائب ووضع جميع عائدات النفط في البنك المركزي اليمني. وينبغي لنا أيضاً أن ندعم اقتصادنا.

ثالثاً، ينبغي رفع الحصار وأي قيود أخرى على استيراد جميع السلع التجارية من اليمن وتصديرها إليه. إن استعادة ديناميات السوق الفعالة في جميع مناطق اليمن أمر ضروري لمنح اليمنيين فرصاً للعيش بكرامة. كما أنها الطريقة الوحيدة لاستعادة قدرة الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية دون الاعتماد على المعونة الإنسانية.

وتحدد أزمات الوقود المتكررة في الشمال والجنوب قدرة المدنيين على البقاء على قيد الحياة. فالعالم يشاهد الطوابير الطويلة من السيارات في محطات الوقود اليمنية ولا بد أنه يتساءل لماذا لا يمشي الناس بدلاً من ذلك. والواقع أن الوقود في اليمن لا يتعلق بالسيارات فحسب. الوقود يساوي الماء لأن مضخات المياه تعتمد على الوقود. ويساوي الصحة لأن المستشفيات تعمل بالمولدات الكهربائية. والوقود يعادل الغذاء لأن تكلفة زراعة ونقل السلع الأساسية تزداد وتصبح غير ميسورة للمدنيين العاديين.

ومطلبي الثالث هو ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مقيد. ولذلك، أطلب إلى مجلس الأمن

المعونات في العالم لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ونحن ممتنون لجميع الحكومات التي أعلنت تأييدها للسلام وللجهود الحثيثة التي يبذلها السيد غريفيث، ولكن يمكنها أن تفعل المزيد لوقف هذه الحرب.

ومن بين الأمور التي يمكن القيام بها، أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يضغط على الأطراف للمشاركة في محادثات السلام بحسن نية. ثانياً، ينبغي لأعضاء المجلس أن يمارسوا الضغط على البلدان المعنية مباشرة بالنزاع لوقف العمليات العسكرية في اليمن ووقف تسليح الجماعات المختلفة في اليمن. ثالثاً، ينبغي لأعضاء المجلس أن يمارسوا الضغط على العديد من البلدان، بما فيها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لإنهاء ما تقدمه من دعم لوجستي وعسكري مباشر وغير المباشر للعمليات العسكرية في اليمن. وعلى مستوى الشارع، لا يزال المدنيون العاديون مثلي يتساءلون عما إذا كان هناك استعداد دولي جماعي حقاً لإنهاء هذه الحرب، لأن هذه البلدان وغيرها تواصل بيع الأسلحة في المنطقة وتأجيج الحرب. وهذا التناقض لا معنى له بالنسبة للشعب اليمني، ولهذا السبب نتساءل عن دعم المجتمع الدولي الصادق والمبدئي للسلام ونطالب به بقوة.

كما يساورنا القلق لأن التأثير السلبي لكوفيد-19 على الاقتصاد العالمي سيزيد من مبيعات الأسلحة على أمل أنها ستعزز الاقتصادات. ونأمل أن نكون مخطئين لأن أي أرباح اقتصادية تُجنى من بيع الأسلحة التي يمكن استخدامها في اليمن ستتحقق فعلاً على جثث رجال ونساء وفتيان وفتيات يمينيين. وآمل أن يبقى ذلك في الاعتبار صناعات القرار قبل إضفاء الشرعية على أي مبيعات للأسلحة في اليمن في المستقبل. إذا كان أعضاء مجلس الأمن يدعمون السلام في اليمن حقاً، فينبغي لهم إذن أن يوقفوا كل المساهمات في الحرب.

ويتعلق مطلبي الثاني بإنقاذ الاقتصاد اليمني. إن انخفاض قيمة الريال اليمني وتدهور الاقتصاد نتيجة مباشرة لهذه الحرب

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة السعيدة السعيد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة المصعبي.

السيدة المصعبي (تكلمت بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أشكر الرئاسة الألمانية على دعوتي للمشاركة في جلسة اليوم وعلى هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن كيفية تأثير الحرب في بلدي، اليمن، على الأشخاص ذوي الإعاقة.

اسمي رجاء عبد الله أحمد المصعبي، وأنا رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، وهي المنظمة المحلية الوحيدة في اليمن التي تدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وباعتباري امرأة ذات إعاقة، فإنني أتحدث بحكم التجربة. إنني أناضل من أجل حقوقنا.

منذ سنوات ومجلس الأمن يتوصل بمعلومات عن معاناة اليمنيين جراء الحرب المتواصلة. وقد وصفت الأمم المتحدة الحالة بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وحتى الآن، تتساقط القنابل ويهرب الناس في خضم الوباء. وقد كان لهذه الحرب تأثير شديد علينا نحن الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقبل بدء الحرب في عام ٢٠١٥، كان هناك مليوناً شخص من ذوي الإعاقة في اليمن. ويقدر هذا العدد اليوم بما يتراوح بين ٣,٥ و ٤,٥ ملايين. ولا توجد بيانات موثوقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، وبالنظر إلى النزاع الدائر، فإن العدد الفعلي هو بالتأكيد أعلى من ذلك.

وقد أصيب معظم الأشخاص الذين بعاهة أثناء الحرب نتيجة للإصابات التي لحقتهم من جراء الغارات الجوية أو الألغام الأرضية أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن منع وصول المساعدات الإنسانية قد أوجد أيضاً ظروفًا صحية مزمنة مثل سوء التغذية، وخاصة بين الأطفال. وهذا سبب من الأسباب الرئيسية التي جعلت العديد

أن يدفع جميع الأطراف المتحاربة إلى احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية الدولية، وأن يدعم حصول السكان المتضررين على الإغاثة بأمان ودون عوائق. ويطالب العاملون في الخطوط الأمامية في المجال الإنساني بتمكينهم من الوصول إلى المحتاجين دون قيد أو شرط. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب رفع العوائق الداخلية والبيروقراطية الإضافية المتعلقة بحركة المعونة وتنقل الموظفين في الشمال والجنوب على الفور.

ومطلبي الرابع هو الحفاظ على تمويل المعونة وعدم تحلي العالم عن اليمن. ولا يمكن للمعونة أن تحل محل السلام ولن تحل محله. لكن على الرغم من أن البلد لا تزال تمزقه الحرب، حيث أنه يواجه انهياراً اقتصادياً غير مسبوق وفيضانات متكررة ووباء عالمياً، فإن الانخفاض المتزامن في التمويل المقدم إلى اليمن أمر مححف تماماً بالنسبة للسكان المتضررين في البلد. إننا لم نختار الاعتماد على المعونة، لكننا نعتمد عليها. وليس من طبعنا الاعتماد عليها.

إن الذين زاروا اليمن أو عملوا فيه يعرفون أن أبناء الشعب اليمني في الشمال والجنوب أبناء وطن مسالم وكرام يتصفون بالكرامة والعزة والتضامن الاجتماعي والسخاء. هذه ليست الظروف التي نريد أن نرى أطفالنا يكبرون فيها. إن ترعرعهم في ظروف تتسم باليأس عاجزين ومحكوم عليهم بأن ينتظروا ما سيعطيه لهم العالم من الصدقة، ليس مستقبلاً يستحقه أي طفل في العالم. نريد استعادة حياتنا. نريد فرصة متساوية مع الدول الأخرى للعمل والابتكار والبناء في بلدنا.

وقد قال نيلسون مانديلا إن التغلب على الفقر ليس عملاً من أعمال البر ولكنه عمل لإحقاق العدل. وهو حماية حق أساسي من حقوق الإنسان - الحق في الكرامة وفي حياة كريمة. وفي اليمن، لن يحدث ذلك حتى تتوقف الحرب. واليمن يريد من مجلس الأمن أن يحول دون انهيار الاقتصاد اليمني وأن يوقف الحرب بدلاً من وقف المعونة.

وقد جعلتنا الحرب أكثر فقرا، فأنا نفسي لم أعد لي دخل لأنني لم أحصل على راتبي منذ أربع سنوات. ويكافح العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل العثور على أي مصدر للدخل في وقت ارتفع فيه سعر كل الأشياء. وزاد عدد الأطفال المعوقين الذين أصبحوا الآن خارج المدرسة نتيجة للحرب. وبصفتي مكافحة من أجل حقوقنا في اليمن، فإنني أطلب إلى مجلس الأمن ما يلي.

كلما طال أمد الحرب سيزداد تفاقم الحالة لجميع المدنيين بمن فيهم نحن الأشخاص ذوو الإعاقة. ونطلب إلى مجلس الأمن - وكل الدول الأعضاء فيه - بذل كل ما في وسعه لوقف الحرب. وأحثهم على الامتناع عن دعم وتسليح أولئك الذين يخوضون هذه الحرب. فالناس في اليمن، شأنهم شأن جميع الشعوب في بلدانها - بحاجة إلى السلام والأمن.

ونحتاج إلى وضع حقوق واحتياجات المعوقين في اعتبار وميزانيات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول الأعضاء.

ويجب أن تتضمن أي مفاوضات سلام مشاركة المعوقين. فهناك حاليا أكثر من ٤ ملايين شخص من ذوي الإعاقة في اليمن ولكن لم يشارك أي منا في أي من هذه العمليات. ويعني هذا أنه لم يكن للأشخاص ذوي الإعاقة أي صوت على الإطلاق في معالجة حاضر اليمن ومستقبله حتى اليوم.

لقد مضى عام حتى الآن على اتخاذ مجلس الأمن أول قرار له على الإطلاق ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع. وأعقب ذلك تعهدات من جانب الأمم المتحدة والحكومات بأن تعمل على نحو أفضل في الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاستجابات الإنسانية. غير أن هذه الالتزامات لم تؤد بعد إلى أي تغيير ملموس في الميدان.

من الأطفال في اليمن يصابون بعاهة. والعديد من الأشخاص الذين كانوا من ذوي الإعاقة قبل الحرب يعانون أيضا عاهات ثانوية جديدة نتيجة للهجمات والتشريد. فعلى سبيل المثال، قبل الحرب كانت لدي عاهة واحدة، ولكن بسبب الحرب أعاني الآن من عاهتين: إعاقة جسدية وإعاقة سمعية.

وعندما يندلع القتال، يجد الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبة في الفرار من العنف. فلتتخيّلوا الاضطرار إلى الهرب من الموت بدون كرسي متحرك أو عكازين أو جهاز معين مما يحتاج إليه الشخص المعاق لكي يكون قادرا على التحرك. تخيل أنك بحاجة إلى الاعتماد كلياً على أحبائك أو أي كان من هو على استعداد لمساعدتك على التنقل. فينتهي مصير بعض الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن تتركهم أسرهم وراءها. ويختار آخرون عدم الفرار حتى لا يعرضوا أسرهم لخطر أكبر بالتسبب في إبطائها. وقد رأينا ذلك أثناء هروب العائلات من القتال في الحديدة وتعز وصعدة وأماكن أخرى كثيرة.

وكانت الحياة في مخيمات المشردين صعبة للغاية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. فمعظم المخيمات في اليمن لم تكن مصممة لنا. وكثيراً ما يتم تجاهل الحقوق الأساسية مثل إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية والمياه والمرافق الصحية. ويواجه العديد من هؤلاء الأشخاص عقبات تحول دون حصولهم على الرعاية الصحية. ويحتاج بعض الناس إلى السفر لمدة تتراوح بين ست وثمان ساعات للوصول إلى مراكز الطوارئ الطبية على طول الطرق المدمرة وليس لديهم سوى موارد مالية قليلة.

ومع تسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في أزمة صحية كارثية في جميع أنحاء اليمن، فقد ترك الأشخاص ذوو الإعاقة مرة أخرى عن الركب. ولا توجد إجراءات محددة تهدف للوصول إليهم بالرغم من أننا نعلم أنهم معرضون لخطر أكبر إذا أصيبوا بالفيروس. ولا توجد بيانات عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن الذين أصيبوا أو توفوا بسبب الجائحة.

الخصوص، لا يبلغون عن الحالات وأنهم قاوموا تنفيذ الكثير من تدابير التخفيف ويمنعون تنفيذ الأنشطة الصحية الحرجة، بما في ذلك التطعيمات. وندعو جميع الأطراف اليمينية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، والإبلاغ عن الحالات بشفافية فضلا عن تيسير استجابة الأمم المتحدة.

ويساورني قلق بالغ لأن تقييم الأمن الغذائي الذي جرى مؤخرا في جنوب اليمن يتوقع أن يواجه ١,٢ مليون شخص إضافي انعدام الأمن الغذائي هذا العام. وألاحظ أن الحوثيين قد عرقلوا أنشطة التقييم في شمال البلد. ويعزى هذا الوضع إلى الانكماش الاقتصادي. وسوف تواصل العملة اليمينية الانخفاض إلى مستويات دنيا جديدة هذا العام مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر من ١٠ في المائة في يونيو وحده. ولنكن صريحين - فقد أصبحت المجاعة الآن احتمالا حقيقيا كما بين مارك لوكوك بوضوح شديد. وكما سمعنا، فإن هذا سيؤثر بشكل غير متناسب على المهمشين بالفعل، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وهناك إجراءان رئيسيان يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذهما لمنع حدوث مجاعة كارثية في اليمن هذا العام. أولا، توفير تمويل كبير وعاجل للنداء الإنساني للأمم المتحدة. ولم تتلق الأمم المتحدة سوى ٨٠٠ مليون دولار هذا العام مقارنة بمبلغ ٢,٦ بليون دولار في هذا الوقت من العام الماضي. وتعوق هذه الفجوة أو تعطل الاستجابة الإنسانية حيث تقلص بالفعل حجم ١٢ من برامج الأمم المتحدة الرئيسية الـ ٣٨ بما في ذلك برامج المساعدة الغذائية. واستجابة لذلك دفعت المملكة المتحدة أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من مبلغ ١٦٠ مليون جنيه استرليني أي ٢٠٠ مليون دولار من التمويل في اليمن هذا العام. ونحث جميع المانحين على أن يكتفوا جهودهم الآن ويوفروا للأمم المتحدة تمويلا كبيرا في الشؤون الإنسانية.

ويتمثل الإجراء الثاني في تقديم المساعدة المالية إلى البنك المركزي اليمني لكي تتوفر له عملات صعبة كافية لمواصلة

ويستمر كفاح الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم من أجل البقاء. وأدعو مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى تخصيص الموارد والتمويل الموجه لدعمهم في اليمن من خلال الدعم المالي والتقني.

وأشكر مجلس الأمن على الاستماع إلى صوتي اليوم. وأوجه إلى الأعضاء نداء بسيطا: يمكنهم أن يفعلوا أكثر ويمكنهم أن يفعلوا أفضل من هذا. فنحن لسنا فكرة لاحقة. ويجب أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة جزءا من كل بيان يصدر عن المجلس ومن كل قرار ينظر فيه. ويجب أن يكون لدينا مقعد في هذه الطاولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة المصعبي على إحاطتها التي أعتقد أنها أثرت على الجميع.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أود أن أذكر الزملاء بأن المشاورات المغلقة ستعقب هذه الجلسة. وسنستمع أيضا إلى الفريق غوها، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، لذا دعونا نختصر الأمر، وربما نطرح الأسئلة ونحن ننظر إلى الساعة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات. أسمع ما تقوله، سيدي الرئيس، عن التفاعل، ولكن هذه جلسة مفتوحة ولم نعقد مثلها منذ شهرين، لذا أرجو أن تعذروني إذا بينت موقف المملكة المتحدة. وأعدكم بأننا سنستفاعل في المشاورات.

وتشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ لأن جائحة (كوفيد-١٩) تؤدي إلى تفاقم حالة إنسانية مدمرة أصلا في اليمن. فالحالات المبلغ عنها رسميا لا تمثل الأرقام الحقيقية. وتبين النمذجة أنه ربما يكون قد توفي ٨٥٠٠٠ مواطن يمني بالمرض في أسوأ الحالات. ونشعر بالإحباط لأن الحوثيين، على وجه

ويجب أن نظل حازمين وموحدين في رسالتنا إلى الأطراف اليمنية - إلى جميع الأطراف اليمنية - بأنه قد حان الوقت لوقف الأعمال العدائية والموافقة على المقترحات المطروحة.

كان هناك إعلان موضع ترحيب هذا الأسبوع مفاده أن الوساطة السعودية أدت إلى تجديد الزخم لتنفيذ اتفاق الرياض. ولا بد لي من أن أشدد على أهمية تنفيذه بسرعة، بما في ذلك تشكيل وفد مشترك لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

وفي هذا الشهر، ركزنا أيضاً في المجلس على الأثر المدمر لتسرب النفط من ناقلة النفط صافر (انظر S/2020/721)، على النحو الذي حدده في وقت سابق مارك لوكوك. وعلى الرغم من أن الحوثيين قد وافقوا مراراً من حيث المبدأ على مساعدة الأمم المتحدة، إلا أنهم أثبتوا عدم رغبتهم في المضي قدماً في هذا الأمر عملياً، وفرضوا شروطاً مسبقة وربطوها بقضايا أخرى. وبعد ١٤ يوماً، لم تتم الموافقة على تأشيرات دخول الخبراء. وافق الحوثيون عليها لفترة قصيرة، وألغوها في اليوم نفسه، زاعمين أن ذلك تم عن طريق الخطأ. وأحث الحوثيين على تسهيل عمل الخبراء في هذه المهمة. ما دون ذلك هو محور شديد.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار التحذير الذي وجهه مارتن غريفيث بشأن المفاوضات التي تضيع منا. يجب أن يكون التوقع الواضح من جانبنا جميعاً في المجلس هو أننا ننتظر من الأطراف اليمنية أن تحل المسائل المعلقة بسرعة وأن تتفق على وقف لإطلاق النار وعلى عملية سياسية. لنعقد العزم جميعاً على استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لتحقيقها.

السيد أباري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الواضحة، التي لم ترسم صورة شاملة للحالة في اليمن فحسب، بل وأظهرت الحاجة الملحة إلى العمل لإنقاذ الحالة في البلد. لقد تأثرت بشكل خاص بالشهادة المؤثرة والمثيرة للمشاعر للسيدة وفاء السعيدية بشأن ما يواجهه من صعوبات في الحياة اليومية في بلدها.

الواردات الغذائية. وسيكون ذلك حاسماً في منع المزيد من انهيار دخل الأسر وتثبيت الأسعار. وللحكومة اليمنية دور تؤديه في ذلك الصدد. وندعوها إلى وضع خطة شفافة ذات مصداقية ومطمئنة للمانحين، بما في ذلك دفع المرتبات الحكومية.

وتستجيب المملكة المتحدة لذلك الالتزام التمويلي من خلال المساهمة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للأمم المتحدة هذا العام. ونتوقع إجراء أكثر من ٧٠٠٠٠٠٠ استشارة طبية لطائفة من الحالات الصحية، وتدريب ١٥٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية على العمل بأمان في بيئة كوفيد-١٩، وضمان تعزيز ما هو مطلوب بشدة لحوالي ٦٠٠ مركز صحي من أجل مواصلة تقديم الخدمات الصحية القائمة.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء التهديد المتنامي الذي يشكله الجراد الصحراوي. نحن ندرك أن ظروف التكاثر المتواترة قائمة بسبب الأمطار الغزيرة. ولا بد من إتاحة إمكانية الوصول لتقييم الخيارات، بما في ذلك الرش، من أجل التخفيف من حدة هذه المشكلة. سيكون التأثير شديداً، ليس في اليمن وحده، بل ويحتمل أيضاً في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا. ونرحب بأي معلومات مستكملة يمكن أن يقدمها مارك لوكوك في المشاورات المغلقة.

إن خطر المجاعة يزيد من أهمية توصل الأطراف اليمنية إلى الحلول الوسط اللازمة للاتفاق على وجه السرعة على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وعلى عملية سياسية شاملة لوضع حد نهائي للحرب. وفي الوقت الذي تستمر فيه المفاوضات، فإن هجوم الحوثيين على مأرب والهجمات عبر الحدود في السعودية قد أثارَت تصعيداً في النزاع. وقد ألقى هذا السلوك بظلال من الشك على نواياهم، وأدت التصعيدات إلى وفاة مدنيين في الهجمات الصاروخية والجوية. يجب على الحوثيين وقف هذه الاستفزازات.

وأرحب بالتنسيق الوثيق بين أعضاء مجلس الأمن، هنا وفي المنطقة على السواء، في دعمهم للمبعوث الخاص مارتن غريفيث.

وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس الذين لهم تأثير على الأطراف إلى ممارسة الضغط اللازم للدفع قدما بجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تحقيق إعلان وقف شامل لإطلاق النار، وهو ما ننشده بجدية.

ونرحب بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الجديدة قبل أسبوعين (انظر S/PV.8747). تؤدي البعثة دورا حاسما في تحقيق الاستقرار في المنطقة وفي كفالة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية، التي يتم توجيهها أساسا من خلال الجديدة.

وترحب النيجر بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد مارتن غريفيث لإسكات الأسلحة في اليمن وقيادة الأطراف إلى السلام في البلد، الذي دمرته هذه الحرب المروعة التي لا معنى لها، وتؤيد هذه الجهود. وكما ناشدنا السيدة السعيد، يجب أن نعمل من أجل إنهاء الحرب في اليمن في أقرب وقت ممكن.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك على سردهما المخيف للأزمة اليمنية. كما نشكر السيدة رجاء عبد الله أحمد المصعبي على شهادتها المؤثرة، وكذلك السيدة وفاء السعيد. لقد سرت بنا السيدة المصعبي والسيدة السعيد، كمجلس، إلى منزلهن وإلى شوارع اليمن، حيث يعيش الناس العاديون. ونشكرهن على مشاركتهن لحياتهن اليومية وما يواجهن من تحديات معنا.

وتكرر جنوب أفريقيا دعمها للمبعوث الخاص وتشيد بسعيه الدؤوب إلى إيجاد حل سلمي للحالة في اليمن رغم استمرار تصاعد العنف خلال هذه الأوقات العصيبة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد، كما قال مارك لوكوك، أن الحالة الإنسانية المقلقة في اليمن، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، ترتبط ارتباطا

تشير أحدث المعلومات من اليمن إلى أن مرض فيروس كورونا (COVID-19) ينتشر بسرعة في جميع أنحاء البلد. ومع الهياكل الأساسية الصحية التي خربتها الحرب، ومحدودية القدرة على إجراء الاختبارات، ونقص الإمدادات والمعدات الطبية، فإن تزايد انتشار كوفيد-19 سوف يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية للسكان. إن الظروف الصحية الكامنة للأمراض المعدية وسوء التغذية تجعل من الصعب على المصابين بالفيروس التعافي منه، مما أدى إلى زيادة عدد الوفيات المرتبطة بالفيروس في الأيام الأخيرة. ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء عدد الوفيات بين العاملين في المجال الصحي، ولا سيما في منطقة صنعاء. لا شك أن هذا سيقوض بشدة مكافحة الجائحة.

ومن أجل النجاح في مكافحة الفيروس في البلد، ينبغي لمراكز القوى الثلاثة أن تكف عن إلقاء اللوم على بعضها البعض، بل يجب أن تتحد لمواجهة هذا التهديد القاتل. والواقع أن عدم وجود سلطة مركزية يجعل من الصعب تنفيذ تدابير وقائية يجب على الناس الامتثال لها بطريقة منسقة ومتسقة.

في الشهر الماضي، كنا متفائلين إلى حد ما عندما سمعنا المبعوث الخاص مارتن غريفيث يعلن أن أطراف النزاع أعربت عن اهتمامها الكبير بمقترحاته بشأن إصدار إعلان مشترك لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، الذي من شأنه أن يمهد الطريق لاستئناف الحوار لإنهاء الحرب في اليمن. وللأسف، ليس هذا هو الحال اليوم نظراً للتطورات الأخيرة على الأرض، والتي اتسمت بشكل خاص باحتدام القتال بين قوات التحالف والحوثيين.

وترى النيجر أنه لا يمكن إحراز أي تقدم لا في العملية السياسية ولا في معالجة الحالة الإنسانية دون وقف حقيقي للأعمال العدائية. وندعو جميع الأطراف إلى الاستجابة لنداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل وقف شامل لإطلاق النار للتصدي لجائحة كوفيد-19 في البلد واستئناف العملية السياسية.

الاتفاقات السياسية. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية، تمشياً مع نداء الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار والقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠). وعلاوة على ذلك، ندعو الأطراف إلى الاتفاق على تدابير لبناء الثقة، مثل دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وإعادة فتح مطار صنعاء ورفع القيود المفروضة على الواردات التجارية للمساعدة في مكافحة جائحة كورونا، فضلاً عن توفير الزخم للمفاوضات السياسية الشاملة لإنهاء الحرب في اليمن، كما طلب منا القيام بذلك.

ونكرر موقفنا بأن الرد العسكري ليس حلاً قابلاً للتطبيق وندعو جميع الأطراف إلى تناول مسألة استئناف المفاوضات السياسية بروح من التسوية ووضع مصالح اليمنيين في صميم التسوية السياسية التفاوضية - وهذا يعني جميع اليمنيين بمن فيهم، كما طلب في هذا الصباح، الأشخاص ذوو الإعاقة البالغ عددهم ٤ ملايين شخص. وناشد جميع الأطراف تجنب النهج التي تستهدف اتخاذ مواقف تحكّمية.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ اتفاق الرياض. ونكرر دعوتنا لتنفيذ هذا الاتفاق الحيوي بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على إنهاء مسألة ناقلة النفط صافر بالسماح بإجراء الإصلاحات البالغة الأهمية، وبالتالي تجنب وقوع كارثة من صنع الإنسان في البحر الأحمر. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة السماح للخبراء التقنيين بإجراء التقييم والإصلاحات الأولية. ونتمنى أن يتم التصدي لهذا التهديد الوشيك على أساس تقني بحت، دون تسييس.

في الختام، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد أن الحل الوحيد للنزاع في اليمن هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون وبمسكون بزمامها، والتي من شأنها أن تحقق آمال الشعب اليمني في مستقبل اقتصادي وسياسي قوي. وفي

لا ينفصم بالمأزق السياسي. وعليه، فإن بياني سيركز على هذين العنصرين، وهما الحالة الإنسانية والحالة السياسية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق إزاء تأثيرها المدمر على شعب اليمن، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمشردين داخلياً وذوي الإعاقة، كما سمعنا للتو. وكما ذكرت السيدة المصعبي، فإن من الحقائق المروعة أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون بشكل غير متناسب في حالات الخطر ويواجهون عقبات متعددة تحول دون الحصول على الحماية والمساعدة الإنسانية.

ولذلك، تدعو جنوب أفريقيا جميع السلطات في مختلف المحافظات إلى الموافقة على مجموعة موحدة من الإجراءات لمواجهة انتشار مرض كوفيد-١٩ في اليمن وتخفيف معاناة الشعب اليمني. ومن الضروري السماح بالوصول الكامل إلى البلد والإسراع في التخليص الجمركي لمعدات الحماية الشخصية واللوازم الطبية وتيسير السفر الجوي لموظفي المساعدة الإنسانية إلى داخل البلد من أجل تناوب الموظفين، وكذلك إلى المجتمعات المحلية المحتاجة في شمال اليمن وجنوبه. وسيتيح ذلك للعاملين في مجال الرعاية الصحية ودوائر العمل الإنساني إبطاء معدل انتشار العدوى.

ومن الأهمية بمكان أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات ضد المدنيين ومنعها. ويجب إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة من أجل التمسك بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة.

وفيما يخص المأزق السياسي، لا يزال القتال مستمراً في منطقة الحدود الشمالية لليمن مع المملكة العربية السعودية، على أطراف مدينة مأرب والحديدة وتعز. ولا يزال وقف إطلاق النار المقترح دون تنفيذ ولم يُجرز أي تقدم ملموس بشأن أي من

ضرراً لا رجعة فيه باقتصاد البلد والقطاع الاجتماعي والبنية التحتية المدنية، الأمر الذي سيستغرق سنوات لإعادة بنائه. إن ملايين اليمنيين يعانون من الجوع ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الطبية والعلاجات الحيوية، وهم بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدة. وقبل أن يتسنى حل هذه المشاكل، اجتاحت البلد عدوى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ورافقتها تباين إحصائي مؤسف، هو أن معدل الوفيات في اليمن هو الأعلى في العالم. ولهذا، ينبغي أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن أولويتنا، مع ما يوازي ذلك من توحيد للجهود الرامية إلى تسوية النزاع. فهذه هي الطريقة الوحيدة لإطلاق استجابة إنسانية كاملة.

وفي هذا الصدد، ننوه بالمساهمة الإيجابية للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، الذي تناول سبل تحسين الحالة الإنسانية المتردية وإيصال المساعدات إلى السكان اليمنيين. وفي الوقت نفسه، أذكر بأن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون محيطة في طبيعتها.

لم يتغير الموقف الروسي من التسوية اليمنية. وسنواصل مساعدة السيد غريفيث وجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، بما في ذلك عن طريق الاتصالات مع جميع القوى السياسية في البلد وبقية الأطراف المعنية، بصفتنا الوطنية وبصفتنا أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على السواء.

ونود أن نؤكد أن محاولات إلقاء اللوم على أطراف إقليمية أخرى لا تساعد في تسوية النزاع. وينطبق هذا أكثر عندما تكون هذه الأطراف الإقليمية في وضع يمكنها من الاضطلاع بدور إيجابي في إنهاء النزاع. والأساس اللازم لذلك موجود بالفعل، وهو القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي أهاب بالأمين العام، بالتعاون مع دول المنطقة، وضع هيكل أمني ومبادرات وطنية، بما في ذلك المخطط الروسي للأمن الجماعي ومنطقة الخليج الفارسي.

ذلك السياق، ندعو أيضاً إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في جميع جوانب عملية سياسية شاملة للجميع.

السيد نيبنيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على استعراضهما العام للحالة السياسية والإنسانية في اليمن. لقد استمعنا باهتمام إلى القصص المصادمة بل المفجعة التي قدمتها السيدة وفاء السعيد والسيدة رجاء عبد الله أحمد المصعبي عن حياة المدنيين اليمنيين العاديين في خضم النزاع.

ونؤيد جهود الوساطة التي يضطلع بها السيد غريفيث لإحياء الحوار السياسي والتوصل إلى تسوية للنزاع. إن المجتمع الدولي متحد في فهم أن مشاكل اليمن لا يمكن حلها عسكرياً. ومن المهم أن تتبنى الأطراف اليمنية نفسها هذه الفرضية على الفور وأن تتخذ تدابير لبناء الثقة وإرساء وقف شامل لإطلاق النار. وتحقيقاً لذلك، يجب أن تؤخذ مصالح جميع الفئات الاجتماعية اليمنية في الاعتبار ويجب أن تكون التسوية حلاً وسطاً ومرضية للجميع في آن واحد.

ويمكن تطبيق النهج نفسه، بل وينبغي ذلك، لمعالجة مسألة ناقلة النفط صافر بمساعدة الأمم المتحدة. ونعتمد اعتقاداً راسخاً أن السيد غريفيث والسيد لوكوك في وضع يؤهلهما لمساعدة اليمنيين على التوصل إلى الترتيبات اللازمة.

وللأسف، علينا أن نشير إلى أن تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والرياض متوقف. ونرحب بالجهود الرامية إلى إحياء هذين الاتفاقين، ما من شأنه أن يساعد على تيسير التوصل إلى تسوية شاملة. وندعو أطراف النزاع إلى الامتناع عن استخدام القوة واتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوتر وتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإحياء عملية الحوار السياسي.

إن الحالة الإنسانية في اليمن مصدر قلق متزايد. وهي تتدهور لا يوماً بعد يوم بل كل ساعة. وقد ألحق النزاع بالفعل

للعلمية السياسية، والتدابير الاقتصادية والإنسانية، والتدابير الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني، وبناء الثقة بين الأطراف، وتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة.

ونرى أن هذا نهج عملي وشامل. وقد يشكل فرصة جيدة للتخلي عن العنف والتحرك نحو الحل. وندعو جميع الأطراف في اليمن إلى تبني الحوار السلمي للتوصل إلى تسوية سياسية تتماشى مع المرجعيات المتفق عليها، وتحديدًا مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذه، والنصوص المنبثقة عن الحوار الوطني والقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وفي السياق ذاته، نؤكد مجددًا ضرورة تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والرياض، ومواصلة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالحديدة، والامتثال للتدابير المتفق عليها مع مكتب المبعوث الخاص، وزيادة المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في العملية السياسية.

وتؤيد تونس الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص. وفي الوقت ذاته، نؤكد أهمية حشد الجهود الدولية لمساعدة الحكومة اليمنية الشرعية على مكافحة جائحة فيروس كورونا، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، وضمان تقديم المساعدات الإنسانية بدون قيود إلى الشعب اليمني المحتاج إليها. ومن أجل إنهاء الأزمة وإعادة بناء الاستقرار في اليمن والمنطقة على حد سواء، يجب أن يتوقف النشاط العسكري، ويجب على جميع الأطراف أن تحترم المصالح العليا لليمن من أجل إنهاء معاناة الشعب وضمان مشاركته في العملية السياسية.

وتحمل ناقلة النفط FSO Safer أكثر من مليون برميل من النفط. وهي في حالة تدهور خطير وتهدد بكارثة إيكولوجية لم يسبق لها مثيل. ونكرر الدعوة إلى إيجاد حل فوري لإنهاء هذه الأزمة وإرسال أفرقة للتفتيش والصيانة.

وفي الختام، نؤكد من جديد موقفنا الثابت القائم على المبادئ المؤيدة للحل السياسي، الذي لا بديل له، من خلال

السيد قبطني (تونس): في البداية، أتقدم بالشكر إلى الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة في مقر المنظمة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى المبعوث الخاص للأمين العام السيد مارتن غريفيث وإلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد مارك لوكوك على إحاطتيهما القيمتين بخصوص تطورات الأوضاع والأزمة الإنسانية في اليمن. وأشكر كذلك ممثلي المجتمع المدني على إحاطتيهما.

إن تونس تشعر بانزعاج شديد إزاء التدهور المستمر في الحالة في اليمن على جميع المستويات، ولا سيما الأزمة الإنسانية الرهيبة وغير المسبوقة. ولا تزال الحالة تتدهور، مما يعرض للخطر الآلاف من المقيمين في ذلك البلد الشقيق نتيجة للتصعيد العسكري والنزاع المدمر الذي استمر بلا هوادة. وهذا الأمر قد يزداد تصعيدًا، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة في ضوء الظروف الصعبة الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وعدم كفاية فرص الحصول على البنية التحتية الصحية، ونقص الموارد في اليمن لمكافحة الجائحة. وفي ضوء هذه الأزمة، تدعو تونس جميع الأطراف في اليمن إلى تجنب الخيارات العسكرية. وقد عكست أحداث العام الماضي حقيقة أن البدائل العسكرية لا يمكن أن تؤدي إلى حل للأزمة؛ بل على العكس من ذلك، فهي تؤدي إلى تفاقم الأزمة وإطالة أمدها وتزيد من تفاقم معاناة المدنيين العاديين.

وهناك حاجة إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار. ويكتسي هذا الآن أهمية ملحة. ويجب تعزيزه، مع امتثال جميع الأطراف، حتى يؤدي إلى إحلال السلام الدائم الذي دعا إليه الأمين العام والقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠). ونكرر الإعراب عن تقديرنا للجهود المبذولة على مستوى الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي. ونقدر مقترحات المبعوث الخاص، بما في ذلك وقف إطلاق النار الشامل في جميع أنحاء البلد، والإحياء الفوري

الحالة الناقلة واتخاذ الخطوات المناسبة للقضاء على أي تهديد. ويلزم أن نقوم بالمزيد. ويلزم أن نقوم بعمل أفضل.

وفي الختام، نكرر مناشدتنا لجميع الأطراف أن توقف الأعمال العدائية وأن تعود إلى طاولة المفاوضات. وبينما نشجع الانخراط البناء مع المبعوث الخاص، فإننا ندرك أنه لا يمكن تحقيق نتيجة فعالة إلا من خلال عملية سياسية شاملة يقودها اليمن ويملكها. وهذا هو المسار الواضح والوحيد للنهوض بالشعب اليمني ومؤسساته وتنوعاته السياسية. وأنهى بتكرار نداء مارك. يجب أن نساعد اليمن الآن أو سنرى اليمن يسقط في الهاوية.

السيد بينكوسمي كاستانيوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك على إحاطتهما. كما نود أن نعرب عن امتناننا للسيدة وفاء السعيدي والسيدة رجاء عبد الله أحمد المصعبي على حكايتهما الشخصية التنويرية للغاية.

ولا يسعنا أن نغفل عن الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة المشقة في اليمن. أولاً، ازدادت الأعمال العدائية وتفاقت الحالة في مأرب بدرجة كبيرة في الأسابيع الأخيرة. والقصف في المناطق المدنية التي يوجد فيها عدد كبير من المشردين أمر غير مقبول على الإطلاق. وندين بشدة الغارات الجوية التي وقعت في ١٢ و ١٥ تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل ١٧ مدنياً، من بينهم ١٠ أطفال. وفي هذا الصدد، نعتقد أن آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة أداة أساسية ينبغي أن تعكس تماماً جميع الأدلة. ولا يجب رفع أي من أطراف النزاع من القائمة قبل الأوان بينما تستمر الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. ولا يمكننا أن نترك الأطفال معرضين للخطر.

ونظراً للحالة الإنسانية، فإن فيروس كورونا ينتشر في اليمن كحريق غابات خارج عن السيطرة. وقد تلقينا تقارير تفيد بأن ما يقرب من ١٠٠ من العاملين الصحيين توفوا نتيجة لإصابتهم بفيروس كورونا - وهو واحد من أعلى نسب الوفيات

الحوار البناء والمصالحة الوطنية لإنهاء الأزمة وضمان احترام سيادة اليمن ووحدته واستقلاله.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا الصادق لمقدمي الإحاطات على ما تقدموا به من معلومات مستكملة ورؤى قيّمة عن الحالة في الميدان، التي هي بصراحة مفرجة.

يستمر النزاع الذي طال أمده في اليمن في التدهور، ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة من دون التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق. وترافق ذلك مع تدهور الحالة الإنسانية، التي تفاقمت إلى حد كبير بسبب جائحة فيروس كورونا. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤكد على الحاجة إلى مرور المعونة الإنسانية دون عائق إلى الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إليها. ومع ذلك، فإن هذا الأمر عاجل، ولكنه ليس حلاً، بل مجرد تدبير للتخفيف من العواقب الوخيمة للأزمة. والحل الممكن الوحيد هو الحل السياسي. ونؤكد من جديد دعمنا لعمل المبعوث الخاص وجميع الجهات الفاعلة التي ما فتئت تيسر الحوار بين الأطراف. وكما قالت السيدة رجاء عبد الله أحمد المصعبي، فنحن بحاجة إلى المزيد من العمل؛ ويلزم أن نقوم بعمل أفضل. ونعرب عن قلقنا إزاء النقص في التمويل، الذي يؤثر على العمليات الإنسانية ويعرقلها. وهناك حاجة ماسة إلى صرف الأموال المتعهد بها لضمان استمرار تقديم المساعدة المنقذة للحياة. ويلزم أن نقوم بالمزيد. ويلزم أن نقوم بذلك بشكل أفضل.

وعقد المجلس مؤخراً جلسة مناقشة مسألة ناقلة النفط FSO Safer التي لا تزال بدون معالجة. ونؤكد أن البيئة والاقتصاد والشعب في اليمن والمنطقة سيتأثرون بشكل خطير بأي انفجار أو تسرب يحدث. وبالتالي، يجب أن تظل هذه الشواغل، في سياق النهوض بهذه المسألة، أولوية، قبل المصالح السياسية والديناميات السياسية. ولتجنب وقوع كارثة، يجب إجراء تقييم

أبناء الشعب اليمني - سواء في البلد أو في الشتات - ومن يعيشون في حالة من الهشاشة. ونود أن نسأل السيدة السعيدة، في ذلك الصدد، عما إذا كانت قد أتاحت للمنظمات التي تعمل مع المعاقين في اليمن فرصة الإعراب عن شواغلها مباشرة لأطراف النزاع. وإذا كان الأمر كذلك، فماذا كان الرد؟

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك والسيدة وفاء السعيدة والسيدة رجاء عبد الله أحمد المصعبي على إحاطتهم.

من الضروري أن تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على الأرض من الإعراب عن آرائها بشأن الحالة المعروضة على مجلس الأمن. وقد أصبح من الملح بشكل متزايد إيجاد حل سياسي لوضع حد نهائي للنزاع اليمني. وأود كذلك أن أعيد تأكيد تأييد فرنسا الكامل لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص في هذا الصدد. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف اليمنية، إلى تأييد مشروع الاتفاق الذي اقترحه السيد غريفيث.

وقد أثلج صدورنا احترام وقف إطلاق النار بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي. ونشير إلى أنه يجب تنفيذ اتفاق الرياض بالكامل من دون تأخير. ونشيد بالمملكة العربية السعودية لدورها في هذا الصدد. لا يمكننا مكافحة جائحة فيروس كورونا في اليمن بفعالية إلا بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقا للقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) ونداء الأمين العام.

ولا يمكننا أن نبالغ في الإعراب عن قلقنا إزاء تزايد المحجمات على المدنيين. فيجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، فضلا عن الهياكل الأساسية المدنية، أولوية مطلقة. وبالمثل، ينبغي بذل كل الجهود لضمان الوصول الكامل إلى المساعدات الإنسانية. فهذا أمر

وسط العاملين في المجال الصحي في جميع أنحاء العالم. ويمكن تؤدي هذه الجائحة، التي يزيد من حدتها الاقتصاد شبه المشلول واحتمال إغلاق المشاريع الإنسانية والإنمائية الحيوية، إلى حدوث مجاعة بحلول نهاية العام، كما يحذر السيد لوكوك. ولا يمكن السماح بحدوث ذلك.

وفيما يتعلق بالبيئة، يؤسفنا أن نعلم أن الحوثيين لم يتيحوا بعد للأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى ناقلة النفط "صافر". وقد أعاد المشاركون، خلال الجلسة الاستثنائية التي عقدت في منتصف تموز/يوليه لمناقشة الحالة (انظر S/2020/721)، التأكيد على العواقب البيئية والإنسانية الخطيرة التي ستترتب على حدوث تسرب نفطي إلى البحر. إننا نحث الحوثيين على السماح للأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة من دون مزيد من التأخير.

وأفة الجراد أزمة أخرى تتأثر بالأزمة الحالية. فهناك حاليا العديد من عمليات مكافحة على اليابسة في اليمن، غير أن العمليات الجوية، وهي أكثر الطرق فعالية للحد من الآفة، غير ممكنة. وإن لم تتخذ إجراءات واسعة النطاق، فمن المحتمل أن يؤدي تزايد عدد الجراد إلى غزو جديد في القرن الأفريقي، وربما في الهند وباكستان. إن محاصيل ومراعي الملايين من الضعفاء تدمر. ويبدو مستحيلا تقريبا التغلب على التحديات والمصاعب التي تواجه الشعب اليمني. فالبلد على حافة الهاوية. ويتعين على المجلس أن يضع تدابير أكثر صرامة لتوجيه رسالة أقوى لحل النزاع وتخفيف معاناة الشعب اليمني، إذا لم تظهر بوادر تحسن في الحالة على الأرض في وقت قريب.

وبالإضافة إلى التطورات الإيجابية الأخيرة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الرياض، نحث جميع الأطراف على أن تعتمد من دون تأخير الإعلان المشترك الذي طرحه المبعوث الخاص.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أهمية ضمان عملية سلام شاملة للجميع تأخذ في الاعتبار بالكامل أصوات جميع

ثالثاً، تسبب آفة الجراد مزيداً من الضعف. ويساورنا القلق بشأن تأثيرها على الأمن الغذائي وندعم جهود الأمم المتحدة، ولا سيما جهود منظمة الأغذية والزراعة، لقيادة عمليات الرصد والمراقبة على الأرض. وتحقيقاً لتلك الغاية، ندعو الأطراف إلى إتاحة وصول أمن لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى مناطق التكاثر والالتزام بأيام من الهدوء.

رابعاً، لا تزال الحالة الإنسانية تثير قلقاً بالغاً. يجب على جميع الشركاء الدوليين أن يبدوا تضامنهم مع الشعب اليمني بدعم خطة التدخل التي تنفذها المنظمة. ولذلك، نشجع جميع الأطراف على التعهد بالتزامات إضافية والوفاء بها. وكذلك أعيد تأكيد أهمية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ونذكر جميع الأطراف باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب على السلطات أن تعجل عمليات التخليص الجمركي للإمدادات الطبية ومعدات الحماية وأن تيسر النقل الجوي للعاملين في المجال الإنساني.

وأخيراً، أشير إلى الجلسة التي عقدت مؤخراً بشأن ناقلة النفط "صافر" (انظر S/2020/721)، وأردد تشديد زملائي على أن اتخاذ إجراء أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولذلك نحث الحوثيين على الوفاء بالتزاماتهم والسماح للخبراء الفنيين التابعين للأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط لمنع وقوع كارثة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بزميلنا العزيز السفير مارك بيكستين دي بيتسويرف، الذي أعتقد أن هذه هي المرة الأخيرة التي سيكون فيها في هذه القاعة. وأشكره على تعاونه الممتاز طوال فترة عمله هنا. وأود أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والسيدة وفاء السعيد، والسيدة رجا عبد الله أحمد المصعبي على إحاطاتهم.

ويثير الانتشار السريع لجائحة كوفيد-19 في اليمن وارتفاع معدل الوفيات فيه القلق الشديد ويتطلب اهتمام المجتمع الدولي.

ضروري للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 في اليمن، الذي يشهد أعلى معدل وفيات في العالم.

وفيما يتعلق بناقلة النفط "صافر"، نأسف لعدم إحراز تقدم منذ جلسة منتصف تموز/يوليه (انظر S/2020/721). وندعو الحوثيين إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في بداية الشهر، وأن يأذنوا، من دون تأخير، بوصول الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط. فمن شأن تسرب النفط أن يحدث عواقب بيئية وإنسانية واقتصادية كارثية على المنطقة بأسرها. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

وستواصل فرنسا دعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي وإحلال السلام والأمن في اليمن، وعلى نطاق أوسع، لتخفيف التصعيد في المنطقة.

السيد بيكستين دي بيتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتهما. وكذلك أشكر بصفة خاصة السيدة وفاء السعيد والسيدة رجا عبد الله أحمد المصعبي على عملهما وعلى تبادلتهما خبراتهما وتوصياتهما مع مجلس الأمن. وأود أن أثير خمس نقاط.

أولاً، أعيد تأكيد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتدابير بناء الثقة واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة في هذه الجهود، وإلى حشد الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق.

ثانياً، إننا نشعر بالجزع إزاء التقارير الأخيرة عن وقوع ضحايا مدنيين، بمن فيهم أطفال، في هجمات جوية. يجب على جميع الأطراف حماية المدنيين ووضع حد للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال. وكما سمعنا من السيدة المصعبي، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يتضررون من النزاع بشكل غير متناسب. فهم بحاجة إلى حماية ودعم خاصين.

ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن قلقنا لعدم إحراز أي تقدم في مسألة ناقلة النفط صافر. وكانت لدينا توقعات كبيرة في ذلك الصدد عقب الجلسة المعقودة في ١٥ تموز/يوليه (انظر S/2020/721). ونحث أنصار الله على السماح لفريق التقييم في الأمم المتحدة لتمكينه من إجراء عمليات التقييم والإصلاح اللازمة.

ثالثا، يجب علينا أن نواصل هذا المسار ونتابع الالتزامات المتفق عليها سابقا، بما فيها اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض، فضلا عن جميع قرارات المجلس ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وهي وثائق قانونية توفر لبنات بناء لاتفاق سلام على نطاق أوسع. وكما ذكرنا سابقا، فإنه لا تحول صعوبة تنفيذ بعض أجزاء الاتفاق دون تنفيذه برمته.

كما يسرنا أن نسمع أن المملكة العربية السعودية تواصل تيسير جهود حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي لتنفيذ اتفاق الرياض. والمجلس مسؤول عن رصد ذلك إذ أن التزاماته لا تزال قائمة وهامة. ويعدُّ اتخاذ القرار ٢٥٣٤ (٢٠٢٠) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة سنة إضافية، بعد الأشهر الستة الأولى، دليلا آخر على أن البعثة لا تزال مهمة وصالحة. ويساعد وقف إطلاق النار في الحديدة على تهدئة الوضع، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لشريان الحياة الإنساني.

ختاما مازلنا في المجلس شهرا بعد شهر، يحدونا الأمل في إحراز تقدم في الملف اليمني. لقد بدأنا باتفاقية ستوكهولم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عندما كنا مفعمين بالأمل في تحقيق السلام في نهاية المطاف. ومع ذلك ما زلنا نواجه وضعاً قائماً بينما ينفد الوقت. وإذ نقرب من الاحتفال في نهاية الأسبوع بعيد الأضحى المبارك الذي يرمز إلى ضرورة تقديم الأضحية، نناشد جميع الأطراف تقديم التضحيات اللازمة من أجل السلام مع التحلي بالمرونة في المفاوضات، والامتناع عن المزيد من

وأكد مقدمو الإحاطات أن الجائحة قد أصبحت مميتة في اليمن مثل النزاع نفسه. وأود أن أكرر تحذير السيد لوكوك من أنه ليس بوسع اليمن أن يخوض معركتين في نفس الوقت. كما قدم السيد غريفيث صورة قائمة للتصعيد والمعاناة لفترة طويلة. فالاستماع إلى الإحاطات مرة أخرى مثل ركوب العجلة الدوارة - حيث كان هناك بصيص من الأمل لبعض الوقت ثم فجأة بدأت فرص تحقيق السلام في التلاشي. وفي ذلك الصدد، أود التشديد على ثلاث نقاط هامة تتعلق بالإحاطات التي استمعنا إليها للتو.

أولا، لا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على الحاجة الملحة إلى حل سياسي. ويحدونا الأمل في أن يتم الاتفاق على الإعلان المشترك قريبا. وسيحدد ذلك مستقبل اليمن لأن الاتفاق الجديد سيعزز آفاق السلام التي تتلاشى حاليا كما تشير إلى ذلك زيادة الأعمال العدائية. وستضمن مشروع الاتفاق أيضا تدابير هامة لبناء الثقة وفي المجالين الإنساني والاقتصادي، فضلا عن مواصلة عملية السلام ووقف إطلاق النار على نطاق البلد بأسره. ونحن على ثقة بأن هذا ما يحتاجه الشعب اليمني الآن. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تكرر تأكيد دعمها لجهود المبعوث الخاص، مع استعداد المجلس لدعم تلك الجهود الرامية إلى تيسير عملية سلام شاملة يملكها اليمنيون ويتولون قيادتها.

ثانيا، لا يمكننا التقليل من شأن التهديد الذي تسببه جائحة كوفيد-١٩ للحالة الإنسانية العامة في البلد. وما برح إنقاذ حياة الناس دائما على رأس أولوياتنا في مجلس الأمن. ومن المحبط حقا أن نواصل الاستماع إلى السيد لوكوك كل شهر عن استمرار الحالة الإنسانية بل تدهورها في اليمن. وأدت الجائحة والقيود التي تفرضها إلى جانب نقص التحويلات المالية وآفة الجراد والنقص الكبير في تمويل الاستجابة الإنسانية هذا العام، إلى تفاقم الوضع المتردي أصلا. وتؤدي الجائحة أيضا إلى تشريد عدد كبير من السكان. وسيزيد هذا من تعقيد المساعدة الإنسانية. عليه، فإن الضغط من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لأغراض إنسانية ليس مطلبا مبالغا فيه.

ويجب على الحوثيين تحسين أدائهم، وخاصة في مواصلة التسجيل البيومتري لعمليات برنامج الأغذية العالمي، والموافقة على جميع الاتفاقات الفرعية المعلقة، والسماح بتقييم الاحتياجات بشكل مستقل، واحترام إدارة المشتريات والأصول بطريقة مستقلة وفقا لنظم الجهات المانحة، وتسهيل حرية تنقل عمال الإغاثة وإيصال المساعدات الإنسانية.

ولا يزال يساورنا قلق عميق من انتشار الجائحة في اليمن والنقص الشديد في الإبلاغ عن الحالات، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وأدى انعدام الشفافية إلى نقص إمدادات أجهزة الاختبار، مما أدى إلى إحصاء غير دقيق لانتشار الفيروس. ومن الواضح أن الفيروس قد انتشر على نطاق واسع في المجتمعات المحلية، وأن الكثير من اليمنيين يتوفون بسببه. وأصبح العاملون في المجال الإنساني والرعاية الصحية عرضة للخطر إذا تمهم يفتقرون إلى معدات الوقاية الشخصية لحمايتهم من المرض. ولا يزال ضروريا أن تيسر جميع الأطراف جهودهم وأن تمتنع عن استهداف العاملين في مجال الرعاية الصحية.

في ١٥ تموز/يوليو، أعلن الوزير بومبيو عن تقديم مساعدات إنسانية وصحية إضافية بقيمة ٢٠٨ ملايين دولار لدعم جهود الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك أكثر من ٢,٦ مليون دولار لمساعدة الفئات الضعيفة من اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في اليمن. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من ٤ بلايين دولار من المساعدات الإجمالية للتنمية الطويلة الأجل في اليمن، بما في ذلك ما يقرب من ١٣٢ مليون دولار للبرامج الصحية. وفي ضوء ملاحظات مقدمي الإحاطات اليوم، تعرب الولايات المتحدة عن دعمها الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة الأخرى والأقليات في اليمن. ونحن ممتنون بشكل خاص للإحاطات المقدمة اليوم كمثال على كيفية تنفيذ القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بطريقة ملموسة، بما

العنف والسعي لتحقيق السلام. وهذه أكبر أضحية نقدمها للشعب اليمني.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات المستكملة التي قدموها وعلى الجهود المتواصلة التي تبذلها أفرقتهم للمساعدة في حل هذه الأزمات العويصة. وأود أن أشكر السيد غريفيث مرة أخرى على كل جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ونؤكد دعمنا لعمله بشأن الإعلان المشترك. ونلتزم بدعمه في الجهود التي يبذلها في هذا المسعى العويص. وأود أيضا أن أقر بأنه يقف أيضا في الجبهة الأمامية. فبدون جهوده يصعب احتواء جائحة كوفيد-١٩.

وأود أن أكرر ما قاله الجميع اليوم في إحاطاتكم وبياناتكم: لا يزال اليمن بلدا تدور فيه الحرب. وأنه يحوصل الآن حربا أخرى مع الجائحة. ومن المهم أن يخفف الطرفان من تصعيد التوترات في الميدان وأن يستأنفا الالتزام بتسوية سياسية بوساطة الأمم المتحدة. وتقوض هجمات الحوثيين عبر الحدود الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية. ولن تؤدي هذه الهجمات إلا إلى إطالة أمد النزاع ومعاناة الشعب اليمني. وكما قال السيد لوكوك اليوم، فإن ذلك يحرم ملايين اليمنيين من الرعاية الصحية المناسبة والمياه النظيفة أو المرافق الصحية، وهي أمور هامة جدا لمنع انتشار الفيروس.

وإذ أنتقل إلى الحالة الإنسانية، أود أن أشدد على أنه وبالرغم من بعض التحسينات الأولية، فإن مستوى تدخل الحوثيين ومواقفهم المتشددة في وقت سابق من هذا الشهر لا تزال غير مقبولة وغير معقولة مع انتشار الجائحة في جميع أنحاء اليمن. وقبل تفشي الجائحة، أعلنت الأمم المتحدة اليمن بوصفه المكان الذي تشتد فيه الحاجة إلى المساعدة أكثر من غيره على وجه الأرض، حيث يوجد فيه ٢٤ مليون شخص يعتمدون على المساعدات للبقاء على قيد الحياة.

من التقدم الهام المحرز نحو هذا الاتفاق، فإنه من دواعي القلق العميق استمرار القتال الضاري، مما يؤدي إلى وقوع عدد متزايد من الضحايا المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية.

وندين بشدة الضربات الجوية الأخيرة التي تسببت في وقوع إصابات بين المدنيين، بما في ذلك الأطفال، الذين يتحملون عبئاً ثقيلاً على نحو متزايد من جراء الأعمال العدائية. ونذكر جميع الأطراف بالتزامها بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال. كما ندين استمرار نشر الطائرات المسيّرة وإطلاق القذائف التسيارية على البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية. ويساورنا أيضاً قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المروعة في اليمن، التي فاقمتها جائحة فيروس كورونا والحالة الاقتصادية المتردية.

ونذكر جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف في شمال اليمن، بضرورة تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان ودون عوائق. ونحثهم أيضاً على تيسير السفر الجوي لموظفي المساعدة الإنسانية، ورفع القيود المفروضة على الاستيراد التجاري، وإيجاد حل يكفل الاستيراد المنتظم للوقود.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، فإننا نحث سلطات الحوثيين على اتخاذ خطوات ملموسة فورية، دون شروط مسبقة، لتمكين بعثة الأمم المتحدة من الوصول إلى السفينة. فلم يتبق الكثير من الوقت لمنع حدوث تسرب محتمل أو انفجار، مما قد يكون له عواقب كارثية على البيئة وكذلك على الاقتصاد.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على ما قدمناه من معلومات مستكملة. كما أشكر السيدة السعيد والسيدة المصعبي على إحاطتهما وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم.

يساور فييت نام قلق بالغ إزاء التصعيد العسكري في مختلف أنحاء اليمن والتقارير الأخيرة عن وقوع خسائر في

في ذلك عن طريق دعوة مقدمي الإحاطات إلى معالجة المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وندعو جميع أطراف النزاع، ولا سيما الحوثيين، إلى احترام حقوق جميع أفراد المجتمع اليمني.

وأخيراً، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أحداث ٢٨ حزيران/يونيه، عندما اعترضت الولايات المتحدة والقوات الشريكة سفينة قبالة سواحل اليمن تحتوي على أسلحة إيرانية كانت متجهة إلى الحوثيين. وشملت الشحنات غير المشروعة للسفينة ٢٠٠ قاذفة قنابل صاروخية، وأكثر من ١٧٠٠ ١ بندقية من طراز كلاشنيكوف، و ٢١ صاروخ أرض - جو وصواريخ هجومية برية، وعدة قذائف مضادة للدبابات وأسلحة وصواريخ متطورة أخرى. ولا يحتاج اليمن إلى المزيد من الأسلحة. ويجب على إيران أن توقف جهودها لتسليح الحوثيين، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد هذا النزاع.

السيد أوفارت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما. كما أشكر السيدة وفاء السعيد والسيدة رجاء المصعبي على إحاطتهما.

تؤيد إستونيا تأييداً تاماً جهود المبعوث الخاص غريفيث الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واتخاذ تدابير إنسانية واقتصادية واستئناف العملية السياسية. ومن غير المقبول السعي إلى تحقيق المزيد من المكاسب الإقليمية على حساب الشعب اليمني، الذي يعاني من جراء الأزمة الإنسانية المتزايدة الخطورة، كما سمعنا للتو من الإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة السعيد والسيدة المصعبي. ونحث جميع الأطراف على الإصغاء إلى دعوة المجتمع المدني اليمني إلى وقف الأعمال العدائية والاتفاق على تدابير لتخفيف معاناة اليمنيين دون مزيد من التأخير. وذلك شرط ضروري لبدء المرحلة المقبلة من العملية السياسية الشاملة، التي هي السبيل الوحيد للتوصل إلى السلام المستدام. وعلى الرغم

ثالثاً، ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في دعوة جميع الأطراف ذات الصلة إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض بوساطة الأمم المتحدة. ونشدد أيضاً على أهمية كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في العملية السياسية.

رابعاً، فيما يتعلق بناقلة النفط صافر، ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة في تكرار التأكيد على دعوة الحوثيين إلى إتاحة الوصول والدعم اللازم للفريق الفني للأمم المتحدة للقيام بمهامه لمنع وقوع كارثة بيئية في المنطقة.

وأخيراً وليس آخراً، نكرر دعمنا لنهج مارتن غريفيث الثلاثي الأركان، وندعو جميع الأطراف المعنية، داخل اليمن وخارجه، إلى بذل كل الجهود لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية وملكية يمنية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك وممثلي المجتمع المدني اليمني على إحاطاتهم.

وتقدر الصين جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار ودفع عملية السلام إلى الأمام وتحسين الحالة الإنسانية في البلد. لقد ترأست في ١٢ آذار/مارس، بصفتي رئيساً لمجلس الأمن في ذلك الشهر، آخر جلسة عقدت في قاعة المجلس (انظر S/PV.8745)، وكانت جلسة علنية تلتها مشاورات وكتلتاهما بشأن الحالة في اليمن. واليوم، تخطى أعضاء المجلس الصعوبات وعادوا إلى مقر الأمم المتحدة للاجتماع بالحضور الشخصي اليوم، وهو مرة أخرى بشأن اليمن. وهذا يبرهن تماماً على الأهمية الكبيرة التي يوليها المجلس وأعضاؤه للقضية اليمنية. وأشكر موظفي الأمانة العامة على جهودهم في هذا الصدد.

ما زلنا غير متفائلين بشأن الوضع الحالي في اليمن، لأنه محفوف بالحروب وخطر المجاعة والكوارث، ويعيش فيه الناس

صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. لقد أدى التصعيد العسكري المستمر في جميع أنحاء اليمن إلى زيادة تدهور الوضع الأمني على خلفية تفشي جائحة فيروس كورونا.

وإن احتمال حدوث أزمة أمن غذائي حادة في اليمن هو مصدر قلق آخر بالنسبة لنا. وقد جاء في التقرير الأخير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من مليونين إلى ٣,٢ ملايين شخص في الأشهر الستة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأزمة الاقتصادية والنزاع والفيضانات والجراد الصحراوي، والآن مرض فيروس كورونا، أن تعمق الحالة الإنسانية المتردية في البلاد. كما أن نقص التمويل يمكن أن يعرض العمل الإنساني الجاري لخطر التوقف. وعلاوة على ذلك، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الخطر المتزايد من تصدع ناقلة النفط صافر، مما يتسبب في كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية لليمن والمنطقة.

وفي ظل هذه الخلفية، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولاً، نحث جميع الأطراف المعنية على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن من أجل تيسير العمل الإنساني ومكافحة مرض كورونا.

ثانياً، نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف بأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما النساء والأطفال. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما المحلية منها، على زيادة تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. وندعو جميع الجهات المانحة المحتملة والشركاء الآخرين إلى مواصلة تمويل العمل الإنساني وتقديم المساهمات للتغلب على انعدام الأمن الغذائي الشديد وإنقاذ حياة الناس في اليمن.

في ظروف مزرية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكتشف جهوده للدفع باتجاه تحقيق انفراج مبكر في التسوية السياسية للقضية اليمنية. وتؤيد الصين البحث عن حل للمشكلة اليمنية يشمل الجوانب الثلاثة التالية: وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والتدابير الاقتصادية والإنسانية، والمفاوضات السياسية الشاملة. وينبغي بصورة كاملة احترام وصون سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامه أرضيه. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، ينبغي لأطراف النزاع أن توقف العنف وتحسن الحالة الأمنية على الأرض. وقد تم التوصل إلى وقف عام لإطلاق النار في شمال اليمن في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو من هذا العام. وهذا يدل على أنه ما دامت الإرادة السياسية قائمة، فليس من المستحيل تحقيق وقف لإطلاق النار وإيقاف العنف. غير أن تصاعد الأعمال العدائية بين أطراف النزاع في اليمن مؤخراً قد زعزع استقرار الحالة الأمنية في شمال البلد وجنوبه. ويساور الصين بالغ القلق إزاء هذه المسألة.

ولا يمكن للوسائل العسكرية أن تحل أي مشكلة، بل لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الحرب ومعاناة الشعب. وتحت الصين جميع الأطراف المعنية على إبقاء مستقبل البلد ومصالح الشعب نصب عينها، وذلك بالحرص على الاستجابة النشطة لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص والتوقف فوراً عن جميع الأعمال العدائية.

ثانياً، يجب أن نظل ملتزمين بالتوصل إلى تسوية سياسية وأن نواصل تعزيز المساعي الحميدة والوساطة.

ومنذ آذار/مارس الماضي، عمل المبعوث الخاص غريفيث جاهداً للتوسط في مبادرة سلام جديدة، ولكن التقدم لم يكن مرضياً بسبب العديد من العوامل.

وفيما يتعلق بالمسألة في الجنوب، فإن الأطراف المعنية سبق وأن أعدت ترتيبات سياسية وعسكرية لتنفيذ اتفاق الرياض

تحت رعاية المملكة العربية السعودية. غير أن التقدم المحرز في التنفيذ كان محدوداً. وخلال الأيام القليلة الماضية، أظهرت جميع الأطراف بعض التحرك الإيجابي فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، والذي نأمل أن يُترجم إلى نتائج فعلية. وتدعو الصين جميع أطراف النزاع إلى تعزيز التعاون مع المبعوث الخاص والدخول في مشاورات متعمقة بشأن مبادرة السلام وبناء توافق في الآراء وتضييق شقة الخلافات من أجل ضمان مستقبل الاتفاق. وفي الوقت نفسه، من الضروري تعبئة بلدان المنطقة بشكل كامل وحثها على القيام بدور نشط، بالتآزر مع جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

ثالثاً، ينبغي تحسين الحالة الإنسانية في اليمن وضمان وصول المساعدات الإنسانية. ويواجه الشعب اليمني تهديدات متعددة، مثل النزاع العنيف والأزمة الاقتصادية والفيضانات والجراد وغيرها من الآفات، بما في ذلك كوفيد-19. وثمة حاجة ملحة لإزالة الحواجز التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاق العمليات الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع جميع الأطراف في اليمن على اتخاذ إجراءات متضافرة لمساعدة الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة في الاضطلاع بعمليات الإغاثة الإنسانية من أجل تخفيف معاناة الشعب اليمني. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للصعوبات والاحتياجات التي تواجهها النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة. وينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تحث الأطراف التي لديها سيطرة فعلية في مختلف المناطق على اتخاذ تدابير فعالة للوقاية من الجائحة ومكافحتها. وفي ١٥ تموز/يوليه، قدمت الصين مرة أخرى إلى اليمن دفعة من الإمدادات لمكافحة الجائحة. وسنواصل دعم ومساعدة اليمن حكومة وشعباً، وتدعو البلدان المانحة إلى الوفاء بتعهداتها في أقرب وقت ممكن.

وينبغي إيلاء مسألة ناقلة النفط صافر اهتماماً كبيراً. ونأمل أن تجري جميع الأطراف المعنية حواراً بشأن هذه المسألة لضمان

ولكن الصورة التي قُدمت للتو لطفل يمشي في الشارع في أعقاب القصف وبعد اضطراره إلى رؤية جثة زميل له في الفصل، هي جوهر ما ناقشه. وأعتقد أنني أشاطر أعضاء المجلس الآخرين الرأي القائل بأنه من المخيب للآمال للغاية عدم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن وقف إطلاق النار - الإعلان المشترك.

لقد استمعنا إلى مارتن غريفيث، وهو شخص متفائل. إنه يفتنم على الدوام كل الفرص مهما كانت ضئيلة. وعندما تكون هنالك بارقة أمل، فإنه يسارع إلى اغتنامها ويحاول الاستفادة منها. ولكنني لم أره قط متشائماً إلى هذا الحد، كما رأيته اليوم. ونود أن نشجعه على عدم الاستسلام. وعليه أن يحاول العمل بجد للتوصل إلى حل. وأنا أشعر بصدمة كبيرة بعد أن سمعت أنه في الأيام الأخيرة كانت هناك زيادة صارخة في عدد هجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية وأن هناك زيادة في الضربات الجوية للتحالف على صنعاء. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، عندما فقد العديد من الأطفال حياتهم، كان هناك أيضاً المزيد من الأطفال الذين تعرضوا للتشويه والصدمات.

واسمحوا لي أن أذكر أعضاء المجلس بما قاله الأمين العام في تقريره الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2020/525). فقد أعرب الأمين العام عن عزمه إعادة إدراج التحالف في القائمة إذا لم تنخفض أعمال قتل الأطفال وتشويههم خلال هذا العام. فلقانون الدولي الإنساني غير قابل للمساومة.

لقد أخبرنا مقدمو الإحاطات عن الحالة الإنسانية في الميدان. فلا يوجد طعام أو دواء. والملايين من الناس لا يعرفون كيف سيقون على قيد الحياة كل يوم. وبالطبع، جميعهم بحاجة إلى الدعم. وسمعنا أن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية تعاني من نقص كبير في التمويل. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى المساهمة فيها. إن ألمانيا تساهم، كما هو الحال في جميع الأزمات. ولكننا نناشد بلدان المنطقة بصفة خاصة أن تقدم التمويل. وندعوها إلى عدم الاكتفاء بالتعهد بالتبرعات فحسب، بل أيضاً إلى صرفها في أقرب وقت ممكن.

أن يتمكن الفريق التقني التابع للأمم المتحدة من إجراء تقييمات السلامة وإصلاح الناقل في أقرب وقت ممكن. ونلاحظ أنه لم يجرز أي تقدم ملموس بشأن الوصول إلى الناقل حتى الآن، وتشعر الحكومة اليمنية والبلدان المجاورة ذات الصلة بقلق بالغ إزاء هذه المسألة. وينبغي للمجلس أن يحث الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات عملية لمنع الناقل من التسبب في كارثة بيئية وبشرية واقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

عندما كنا نخطط لإجراء مشاورات بشأن اليمن في هذا العام، اخترنا أن يلقي مجلس الأمن خلال رئاستنا نظرة على الحالة على أرض الواقع في البلد. وأردنا أن يقدم أشخاص من الميدان إحاطات أمام المجلس. ولعل الأعضاء يتذكرون أنه في العام الماضي، خلال فترة الرئاسة الألمانية، كان لدينا ممثل آخر للمجتمع المدني يطالع المجلس على دور المرأة في اليمن (انظر S/PV.8512)

وقد استمعنا اليوم إلى إحاطتين تركتا لدينا انطبعا عن الحالة المزرية على أرض الواقع وأثر الحرب على المجتمع المدني. وأود أن أشكر السيدتين السعيدتي والمصعبي على إحاطتيهما. وأعتقد أننا تأثرنا جميعاً بشدة بمذنبين الصوتين النسائيتين القويين للغاية. وبما أننا عادة ما نسمع عن الحالات بشكل أكثر تجريداً، أعتقد أنه من الجيد أن نواجه الواقع الرهيب على أرض الواقع وأن نسمع المثال الملموس للاختيار الذي تواجهه أية أسرة بين شراء الدواء لأحد أفرادها المصابين بمرض مزمن أو شراء الطعام، أو القرار الذي يجب اتخاذه في حالة ما إذا كان أفراد الأسرة مضطرين للفرار عندما قد يجد أحد أفرادها من ذوي الإعاقة نفسه مضطراً للبقاء بدلا من الذهاب معهم وإبطاء حركتهم أو تعريضهم للخطر.

وهناك أيضاً المثال الملموس الذي سمعناه عن مئات الآلاف من الأطفال الذين يعانون والذين تعرضوا لصدمات نفسية.

جميع الأسرى والمعتقلين وفتح مطار صنعاء أمام الرحلات الدولية عبر الناقل الوطني، التي من شأنها التخفيف من معاناة اليمنيين. ونرفض استمرار الميليشيات الحوثية في وضع المزيد من الشروط والعراقيل التعجيزية غير القابلة للتنفيذ، بهدف إجهاد جهود المبعوث الخاص والمجتمع الدولي، واستمرارها في حربها العنيفة ضد الشعب اليمني وتطلعاته.

لقد حرصت الحكومة اليمنية على تنفيذ اتفاق الرياض وعبرت عن ذلك في أكثر من مناسبة وفقا للجدول الزمني الموقع عليه. وهناك جهود كبيرة - ونتمناها - ومقدرة يبذلها الأشقاء في المملكة العربية السعودية للمساعدة في استئناف تنفيذ هذا الاتفاق، وندعو المجلس الانتقالي إلى الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق الذي يعد خارطة طريق للخروج من هذه الأزمة والتراجع عن إعلانه ما يسمى بالإدارة الذاتية وكل ما يترتب عليها وتمكين مؤسسات الدولة من القيام بواجباتها تجاه المواطنين في محافظة عدن والكف عن محاولة الاستمرار في التصعيد على الأرض وتوحيد الجهود لإنهاء انقلاب الميليشيات الحوثية المدعومة من قبل إيران لزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن وفي المنطقة، كما أكدت ذلك تقارير الأمم المتحدة الأخيرة،

بالإضافة إلى تنسيق الجهود المشتركة لمكافحة جائحة فيروس كورونا.

وتؤكد الحكومة اليمنية على أهمية إعادة الأوضاع في محافظة أرخبيل سقطرى التي تشتهر بتنوعها النباتي والبيئي الذي يجعلها واحدة من أهم المحميات الطبيعية في العالم المدرجة في قائمة التراث العالمي. كما إن استمرار العبث والتصعيد في جزيرة سقطرى، الذي لم تشهده يوما في تاريخها أمر مرفوض ومدان.

لقد بادرت الحكومة اليمنية بالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بوضع خطة لتغطية المتبقي من رواتب القطاع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الحوثية، من خلال تخصيص العوائد الضريبية والجمركية للمشتقات النفطية

أود أن أختتم بياني كما فعل آخرون - كما فعل الممثل الصيني - بالإشارة إلى حالة ناقلة النفط صافر. وأقصد أن أتساءل: إلى أي حد يمكن أن يكون المرء خبيثاً؟ عندما كنا نناقش المسألة قبل أسبوعين (انظر S/2020/721)، قدم الحوثيون كل تأكيد بأنهم سيسمحون لفريق التفتيش التابع للأمم المتحدة بالذهاب لرؤية السفينة. وها نحن بعد مرور أسبوعين، ومرة أخرى لم ينفذ الحوثيون ما قالوه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أتوجه، سيدي الرئيس، بأصدق التمنيات بالنجاح في رئاستكم لأعمال المجلس لهذا الشهر، متمنيا دوام الصحة والسلامة لكل أعضاء المجلس.

الحكومة اليمنية تتطلع إلى السلام المستدام المبني على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وكانت ولا تزال حريصة كل الحرص على إنجاح جهود المبعوث الخاص إلى اليمن، مارتن غريفيث، لإنهاء معاناة الشعب اليمني التي سببها انقلاب الميليشيات الحوثية وما ترتب عليه من كارثة إنسانية هي من بين الأسوأ عالميا. ولتحقيق هذا الهدف وافقت الحكومة اليمنية في شهر أيار/مايو المنصرم على مقترحات المبعوث الخاص الهادفة إلى وقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة واستئناف العملية السياسية، بما في ذلك جميع الترتيبات الاقتصادية والإنسانية المقترحة.

وتؤكد الحكومة اليمنية في نفس الوقت أنها ستبقى منخرطة مع جهود مارتن غريفيث وعملية السلام الأهمية إيماناً منها بدور الأمم المتحدة وحرصاً منها على السلام الدائم من واقع مواقفها السابقة التي تتمسك بها وتعمل في إطارها، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا الخاصة بدفع الرواتب وفتح الطرقات وإطلاق سراح

لقد عقد مجلس الأمن جلسة خاصة في منتصف شهر تموز/يوليه الجاري تناول خلالها وضع ناقلة النفط صافر، ودعا المجلس الحوثيين إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على الأرض ومن دون أي تأخير أو شروط مسبقة وتسهيل وصول الفريق الفني للأمم المتحدة إلى الناقلة وتقييم حالتها وإجراء الإصلاحات العاجلة اللازمة واستخراج النفط والتعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال. غير أن الحوثيين لا يزالون - بعد مرور أسبوعين على عقد هذه الجلسة - يماطلون ويضعون العراقيل والشروط أمام مهمة هذا الفريق. ويتضح جليا أن الميليشيات الحوثية تنتهج نفس طريقة التعامل التي دأبت عليها خلال السنوات الماضية لامتصاص الضغط الدولي قبيل انعقاد جلسات مجلس الأمن لمناقشة الحالة في اليمن.

ومن ثم تعود للتعتن والمماطلة وخداع المجتمع الدولي، ضاربة عرض الحائط بكل ما يصدر عن هذا المجلس. وندعو مجلس الأمن مجددا إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ التدابير العاجلة والضرورية وممارسة الضغط على تلك الميليشيات للسماح للفريق الفني التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة وتقييم حالتها الفنية وتفريغها وتسهيل مهمة الفريق من دون أي تأخير أو شروط مسبقة تجنباً لحدوث كارثة اقتصادية وبيئية وإنسانية تؤثر على اليمن والمنطقة والعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن مرة أخرى لمقدمتي الإحاطتين ممثلي المجتمع المدني.

أعطي الكلمة الآن للسيدة السعيدة.

السيدة السعيدة (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتنة جدا لجميع البيانات التي أدلى بها المشاركون.

إن لم أكن مخبطة، فإن السؤال هو ما إذا كنا قد وجهنا المطالب التي ذكرتها لأطراف النزاع داخل اليمن - وإذا كان الأمر كذلك، فماذا كان الرد عندما واجهناها. وجهنا إليها

في ميناء الحديدة لدفع الرواتب عبر حساب خاص في فرع البنك المركزي لمدينة الحديدة وتحت إشراف مكتب المبعوث الخاص. وقد فوجئت بنهب الحوثيين للمبالغ التي تم إيداعها والتي تتجاوز ٣٥ مليون ريال يمني لتمويل مجهودها الحربي والإثراء الشخصي. وما تزال الحكومة تنتظر موقفا حازما حيال هذا الخرق الفاضح للتفاهات التي ترعاها الأمم المتحدة والاستخفاف الذي تبديه تلك الميليشيات بالمجتمع الدولي وبمعاناة المواطنين اليمنيين.

وقد وجهت الحكومة اليمنية نداءات علنية متكررة للميليشيات الحوثية من أجل توحيد الجهود لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ وتبني سياسة صحية موحدة وتسخير كل الإمكانيات لمواجهة هذه الجائحة. وقد أعلنت في سبيل ذلك، إلى جانب تحالف دعم الشرعية، وقف إطلاق النار من طرف واحد.

ولم تلق هذه المبادرات إلا التجاهل والرفض من قبل الميليشيات، بل إنها ذهبت إلى حد إنكار وجود الجائحة. وضربت ستارا من التعقيم على الوضع الصحي في المناطق التي تسيطر عليها وأرهبت الطواقم الطبية ومارست ترويعا للمجتمع وقامت بأعمال لا إنسانية بحق المشتبه في إصابتهم وفي حق عائلاتهم. إن استمرار الميليشيات الحوثية في تسييس ورفض مبادرات الحكومة وغياب الشفافية في الوقت الذي نواجه فيه مخاطر انتشار واسع لهذا المرض، مع الشح في أدوات الفحص والعلاج وتهالك النظام الصحي، خطيئة كبرى.

وتناشد الحكومة اليمنية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبلدان المانحة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى ذات العلاقة إلى تقديم الدعم العاجل للحكومة والشعب اليمني لمواجهة هذه الجائحة في مختلف محافظات الجمهورية وتوفير الحماية والدعم اللازم للعاملين في القطاع الصحي والضغط على الميليشيات الحوثية للتعاطي مع المبادرات والدعوات المقدمة من قبل الحكومة لتوحيد الجهود لمواجهة هذه الجائحة التي تنذر بفاجعة غير مسبوقة في اليمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة المصعبي.

السيدة المصعبي (تكلمت بالإنكليزية): أود التكلم في أمرين. أولاً، إنني ممتنة لرئيس المجلس الذي قال إن بوسع المجلس أن يفعل المزيد وما هو أفضل. ونحن نتنظر ذلك. ماذا سيفعل لنا المجلس بوصفنا أشخاصا ذوي إعاقة؟ بل إن الأشخاص ذوي الإعاقة ينتظرونني. وتصلني مئات الرسائل على تطبيق WhatsApp الهاتفني تسألني: ما هو القادم بالنسبة لنا؟ وأنا في انتظار المجلس لكي يجيب عن ذلك السؤال. وكيف يستطيع أن يدعم عمليات ويساعد الأشخاص ذوي الإعاقة ويمثل حقوقهم واحتياجاتهم وواقعهم خلال أعماله وميزانيته؟ وأود أن أجيدهم. وأنتظر إجابة المجلس. ماذا سيفعل لنا؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة المصعبي على مناشدتها من أجل مواصلة تقديم المعونة الإنسانية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

المطلب الثالث، أي حصول جميع المحتاجين على المعونة من دون عوائق، من بين المطالب الأربعة التي وجهناها إلى مجلس الأمن. فهذا هو المطلب اليومي الذي نتحاور بشأنه مع أطراف النزاع في مختلف المناطق. وذلك جزء من عملنا اليومي كلما أردنا الوصول إلى المحتاجين. غير أننا نقوم بذلك بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ومع الأمم المتحدة وجميع الوكالات الإنسانية. كما نقوم بذلك بشكل ثنائي من أجل مشاريعنا وأنشطتنا المحددة.

أما فيما يتعلق ببقية المطالب - بما في ذلك المناقشات المتعلقة بالحرب والسلام - لكوني عاملة في مجال المساعدة الإنسانية ورئيسة لمنظمة طبية دولية، فإننا لا نخرط في هذه المحادثات مع أطراف النزاع. إننا لا نخلط بين السياسة وجهود المساعدات. ولكن، كلما سنحت لنا الفرصة للخروج إلى العلن والتحدث عن المعاناة في اليمن وما هو مطلوب لوقفها، فإننا لا نتردد في الحديث عنها. وتلقى الرسالة جميع الأطراف، وهي تواصل الإشارة إلى ذلك.

أمل أن أكون قد تناولت هذه المسألة. وربما تود الزميلة السيدة المصعبي أن تضيف شيئاً.